



جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي  
كلية الحقوق و العلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر  
دراسة حالة مركز الضرائب بالوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص : سياسة عامة

إشراف الأستاذ :

د/ خالد بقاص

إعداد الطالبتين :

أسماء اللبدي

خديجة تلية

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم و اللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	د/ الصادق جراية
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	د/ خالد بقاص
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	د/ عبد الحميد فرج

الموسم الجامعي : 2018-2019 م



# شكر و عرفان

أولا الشكر لله الواحد ذو الفضل العظيم على جميع نعمه.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، فله الحمد و الشكر له الثناء الحسن ، أن وفقنا الله لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الزميل والأخ الدكتور خالد بقاص على صبره معنا و الذي لم يبخل علينا بالنصح و التوجيه، وكان نعم السند والداعم لنا نسال الله أن يبارك له ويرزقه.

إلى كل عمال مركز الضرائب بالوادي على حسن الاستقبال ومدنا بالمعلومات نخص بالذكر السادة: صوالح العيد - ريمي نور الدين- خليل شفيق - بحري حسين- فرحات احميدة العربي- حميداتو ادريس -قماري خيرة- مسغوني سهام- حدد العيد - كرفيو لخضر.

كما نتوجه بالشكر الجزيل الى اعضاء اللجنة الموقرة لقبولهم مناقشة المذكرة و تحملهم عناء قرائتها وفحصها، كما لا يفوتنا ان نشكر كل اساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة حمه لخضر بالوادي.

إلى الاخوة الدكتور مبروك كاهي والأخ فوزي جيدور على كل ما قدموه لنا لانجاز هذا العمل.

و نتقدم بالشكر و العرفان الى كل من ساندنا في اتمام هذا العمل المتواضع ، الى زملائي و زميلاتي الطلبة دفعة ماستر سياسة عامة 2018/2017 الذين بادلوننا النصح والمساعدة.

والى كل من ساهم في اتمام هذا العمل من قريب او من بعيد .

# اهداء

قال تعالى: " ... وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" الآية 24 من سورة الإسراء.

إلى من اعتلا أعلى مقام فكان رجاها بعد الله جل علاه.

إلى التي الجنة تحت قدميها: نبع الحنان "أمي الغالية" تخدمها الله برحمته و

أبدلها دارا خيرا من دارها.

وإلى أعلى ما وهبني المولى عز وجل، قرية عيني "أبي الغالي" رحمه الله وأسكنه

فسيح جناته.

وإلى اخوتي الغوالي ونور عيني و شموع حياتي و سنجي: هشاو و سمرة و أمية.

اخوتي الاعزاء: مباركة - عائشة - اسماعيل وكل ابنائهم

إلى صديفة الرحمان أختي الغالية مكية عيساني.

إلى رفيقتنا الدربة و مشوار الدراسة الغاليتين خديجة تلية - سعيدة خبار

إلى كل دفعة ماستر سياسة عامة 2018/2019 وخاصة أختي وصديقتي أمينة

إلى كل موظفي الأمن الوطني بأمن دائرة تقرص، أخص بالذكر موظفي فرقة

الصحة النشاط الاجتماعي و الرياضات خاصة بن أحمد السايح - بولنوارح. العزيز

- كزونة يوسف - رمون نورة

إلى كل الأهل و الأقارب

وإلى كل من نطق بهو اللسان و لم يكتبهم القلم...

\* إليكم جميعا أهدي ثمرة جسدي هذا\*

## أسلم



## الإهداء

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى روح الوالدة الكريمة سندي و ملهمتي.

الى من احمل اسمه بكل فخر واعتزاز، الى من رعاني و انتعشت به ايامي في الشدة و الرخاء ، الى هيبتي  
ابي رحمة الله عليه و اسكنه فسيح جناته

. الى روح اخي الطاهرة رحمه الله

الى من حملنا رحم واحد و تقاسمت معهم الايام بحلوها ومرها، وجعلهم الله السند المعين الى اخوتي الاعزاء  
وعائلاتهم

الى رفقاء الدرب اخوتي التي لم تلدهم امي: قودير خالد، عبد العزيز ثابت، بكار نزيهة، غولة ريمة دتمم لي  
السند

. الى رفيقة الدرب والمشوار الجامعي اختي و غاليتي اللبدي اسماء

الى استاذي الفاضل و موجهي الاول البروفيسور بوحنية قوي عبد المجيد على دعمه المتواصل اسأل الله ان  
يحميه ويبارك في علمه و عمله وان يرزقه التوفيق

الى كل زملاء بمفتشية الضرائب سيدي بوعزيز -تقرت- على الدعم و التشجيع و اخص بالذكر رئيس  
المفتشية حاج سعيد لكرم و الاخ التجاني مسلم

الى كل زملاء دفعة ماستر سياسات عامة 2019/2018 و اخص بالذكر صابرينة مزواري و محمود جراية  
سعيدة خباز و امينة عرعار و كريمة بن علي .

الى كل من جمع بيني و بينهم صداقة ، زمالة، رفاقة و محبة

وإلى كل من نطق بهم اللسان و لم يكتبهم القلم

## خديجة



## ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان واقع الرقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر، خاصة بعد سلسلة الاصلاحات الضريبية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1992، حيث تسعى إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجبائية، وذلك من خلال دراسة حالة ميدانية بمركز الضرائب بالوادي.

## الكلمات المفتاحية :

الرقمنة – الإدارة الجبائية – النظام الضريبي – الاصلاحات الضريبية.

## Résumé

Cette étude a pour objectif de manifester la réalité de la numérisation au sein de l'administration fiscale en Algérie. Notamment après la série de réformes fiscales qu'a connu l'algerié depuis 1992. Qui s'efforce de mettre en relief le rôle de la numérisation pour améliorer la performance de l'administration fiscale . et ceci dit a travers une étude d'un cas sur terrain au niveau du centre des impots à EL-OUED.

## Mots Clés

Numérisation – Administration Fiscale- Système Fiscal- Réformes Fiscales..

## قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
PDF	صيغة الملفات المحمولة Portable Document Format
DVD	قرص الفيديو الرقمي Digital Video Disc
CD ROM	قرص مدمج Compact Disk Read Only Media
HTLM	لغة ترميز النص التشعبي Hyper TextMarkupLanguage
OCR	برنامج التعرف الضوئي على الرموز Optical Character Recognition
DGI	المديرية العامة للضرائب Direction Générale Des Impots
CDI	مركز الضرائب Centre Des Impots
SGF	برنامج تسيير الملفات Système de Gestion de la Fiscalité
C20	شهادة التصريح بالوجود
G1	التصريح بالضريبة على الدخل الاجمالي
G11	التصريح بالارباح المهنية
G4	التصريح على ارباح الشركات
G50	التصريحات الشهرية

مقدمة

## مقدمة:

شهد العالم في العشرية الاخيرة تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيايات الاعلام والمعلومات، التي بدورها دفعت دول العالم المتقدم وكذلك الدول النامية الى تبني عصرنة اداراتها العمومية، من خلال ادخال الرقمنة في الادارة، حيث فرضت واقعا اداريا جديدا يعتمد على استعمال التقنيات حديثة، وذلك بالانتقال من التسيير الاداري التقليدي الى التسيير الاداري الحديث، لاسيما ادخال شبكة الانترنت من أجل السرعة في التنفيذ وتخفيف العبء على الموظف وتخفيض التكاليف، وتقريب الادارة أكثر الى المواطن، بهدف ترشيد الخدمة العامة.

وتعد الادارة الجبائية من بين القطاعات المهمة التي سعت الدول الى تطوير وتحسين الخدمة العموميه بها، وذلك من أجل الارتقاء بهذا القطاع المهم باعتباره يحظى بأهمية بالغة لما له من آثار تمس كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## الاشكالية:

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تحسين أداء الادارة الجبائية في الجزائر؟

و تقودنا هذه الاشكالية لطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتبر الرقمنة شكلا من أشكال الاصلاح الضريبي في الجزائر؟
- هل تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة الجبائية في الجزائر؟
- هل توفر الدولة الجزائرية كافة الامكانيات المتاحة لتحقيق مطلب رقمنة الادارة الجبائية؟

## فرضيات البحث :

1- توجد علاقة بين توسع استخدام الرقمنة وتحسين أداء الادارة الجبائية.

2- لا يتعلق تحسين أداء الادارة الجبائية بالنصوص القانونية للرقمنة وانما بواقع تطبيقها.

**أهمية الدراسة:**

في ظل البيئة المحيطة ومع انتشار جهاز الحاسوب في كافة المجالات بات على الادارة أن تستفيد من مزاياه من حيث الدقة والسرعة والانفتاح على العالم، حيث أصبح من الضروري مواكبة التطور التكنولوجي، كذلك أصبحت الادارة الجبائية مطالبة بالاستفادة من مزايا الرقمنة، ومن هذا المنطلق جاءت أهمية دراسة مدى مساهمة الرقمنة في تحسين أداء الادارة الجبائية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

يعود اختيار الموضوع لعدة أسباب كانت بمثابة الدافع للقيام بالدراسة:

1- أسباب ذاتية و تتمثل في:

الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع، وواقع تطبيقه في الادارة الجبائية خصوصا.

2- أسباب موضوعية:

- ابراز مدى أهمية مواكبة التطور التكنولوجي الرقمي.

- ابراز مدى أهمية الرقمنة في تحسين الأداء والجودة.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الى أهداف نوجزها في:

- التعرف على الرقمنة ومجالات تطبيقاتها.

- التعرف على النظام الضريبي الجزائري وأهم اصلاحاته.

- التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في تحسين الادارة الجبائية.

**حدود الدراسة:**

قسمت حدود الدراسة الى حدود موضوعية ومكانية وأخرى زمنية:

فالحدود الموضوعية تمثلت في دراسة الاصلاحات الجبائية ودورها في المساهمة في تطوير

وتحسين الأداء الإداري.

أما الحدود المكانية فقد ركزت الدراسة على واقع تطبيق الرقمنة في الجزائر، مع التركيز على دراسة ميدانية بمركز الضرائب بولاية الوادي.

الحدود الزمنية فتطلق الدراسة من سنة 2009 وهي اول سنة استحدثت فيها مراكز الضرائب في الجزائر، المتمثل في أول مركز نموذجي بالروبية وذلك من أجل تطبيق الرقمنة في الادارة الجبائية وصولا الى سنة 2019 وهي السنة التي تم فيها دراسة الحالة بمركز الضرائب بالوادي.

**الدراسات السابقة:**

هناك دراسات سابقة تناولت موضوع الرقمنة من أهمها:

1- الدراسة التي قام بها فنغور عبد السلام وهي عبارة عن رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، 2016/2017. حيث تناولت الدراسة كيفية تعامل الجزائر مع المسألة الجبائية ضمن مسار الاصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة لبناء نظام ضريبي أمثل، وما يعاب على هذه الدراسة اهمالها اعتماد التقنيات الحديثة ضمن مسار الاصلاحات التي تطرقت لها.

2- مقال لـ يتوجي سامية بعنوان: أطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، بمجلة معارف: قسم العلوم القانونية، العدد 18، جوان 2015 وقد تناول المقال مساهمة الجزائر في رقمنة الخدمة العامة الموجهة للمواطن، عن طريق تطبيق نموذج الادارة الالكترونية على مستوى الهيئات الادارية المحلية والمركزية في رفع كفاءة أدائها.

وقد توصلت نتائج هذا المقال بتقديم توصيات لضمان نجاح مشروع رقمنة الادارة و الخدمة العامة.

وما ينتقد على هذا المقال هو عدم تطرقه الى بعض القطاعات الحساسة في الدولة كالقطاع الجبائي لما له من اهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر الى الاهمية التي تكتسيها الرقمنة في مختلف الادارات العمومية.

3- الدراسة التي قام بها عبد الهادي مختار وهي عبارة عن رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان، 2015-2016. والتي بحث فيها عن مدى مساهمة الاصلاحات الجبائية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.

وتوصل الى أن النظام الضريبي لأي مجتمع يعد جزءا من سياسته الضريبية، كما أن الاصلاح الجبائي هو نتيجة لجملة من المشاكل والاسباب الموجبة للإصلاح من أهمها ضعف الجهاز الاداري.

وما يعاب على هذه الدراسة أنها لم تتطرق الى أهمية الاصلاح في الادارة الجبائية وضرورة ادخال التقنيات الحديثة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات و مدى أهميتها كجانب من جوانب الاصلاح الاداري.

### المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة والذي يعرف بأنه منهج يتضمن بحث معمق لوحدة معينة بهدف جمع المعلومات والبيانات المستفيضة عن الوضع القائم للوحدة تاريخها تغيراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة وتحليل نتائجها للوصول الى تعميمات.

وهو المنهج الملائم لهذه الدراسة، والذي تم اعتماده للوقوف على واقع تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب بولاية الوادي.

### أدوات البحث العلمي:

لقد تم الاستعانة ببعض أدوات البحث العلمي والتي تمثلت في المقابلة، وهي عبارة عن محادثة يقوم بها الفرد مع الاخر أو مع الافراد بهدف الحصول على انواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي أو الاستعانة بها في عملية التوجيه، والتي وظفت في اجراء مقابلات شخصية مع رؤساء المصالح والمكاتب بمركز الضرائب بالوادي.

## صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع الجديدة التي تناولت هذا الموضوع خصوصا الكتب.
- الندرة في توفر المعلومات نظرا لحدثة المراكز الضريبية.
- ضيق الوقت في انجاز هذه الدراسة.

## هيكل البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة فقد قسمت الدراسة الى فصلين، تطرق أولهما الى الاطار العام لماهية الرقمنة والادارة الجبائية، مقسما بدوره الى ثلاث مباحث رئيسية، حيث ركز الأول على ماهية الرقمنة، فيما تناول المبحث الثاني استراتيجيات وأشكال الرقمنة، وخصص المبحث الثالث لماهية الادارة الجبائية.

أما الفصل الثاني فكان موسوما بواقع الرقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب بالوادي.

حيث تعرضت الدراسة في هذا الفصل اولا الى التعريف بأهم ملامح النظام الضريبي الجزائري في مبحثه الاول، وتطرق المبحث الثاني الى الاصلاحات الضريبية في الجزائر، بينما ركز المبحث الثالث على تطبيقات الرقمنة بمركز الضرائب بالوادي.

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية

## تمهيد

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات جذرية على المستوى العالمي خصوصا في الدول المتقدمة وكذا على مستوى الدول النامية، مما أثر على مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، إذ لا نجد مؤسسة تخلو من قواعد بيانات لوظائف إدارية معينة، وأصبحت ضرورة لكل المؤسسات سواء مؤسسات القطاع الخاص أو المؤسسات التابعة للدولة ( القطاع العام )، وعليه أضحت حتمية انتقال العمل الإداري من الطريقة التقليدية إلى البيئة الرقمية والولوج إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، وتطبيق هذه التقنية في العمل الإداري قصد تحقيق جودة خدماتية عالية ومن جهة وتحسين أداء الموظفين وتحفيزهم من جهة أخرى، وعليه ستحاول الدراسة الإحاطة بالموضوع في فصله الأول من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث رئيسية وتشمل ماهية الرقمنة كمبحث أول، ثم التطرق الى أشكال واستراتيجيات الرقمنة كمبحث ثان، في حين عنون المبحث الثالث بماهية الادارة الجبائية.

## المبحث الأول: ماهية الرقمنة.

تعد الرقمنة أو ما يسمى أيضا بالإدارة الالكترونية مفهوما مبتكرا أصَلته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة الرقمي وأسهمت في تكوينه وانتشاره برمته، فالإدارة الرقمية تنمو في بيئة الابتكار والخلق والإبداع، حيث تعتبر أحد أقوى التحويلات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن، إذ بفضلها استحدثت طرق بنيته لحفظ المعلومات وإتاحتها، وهي تمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية.

### المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق والمجال الذي يستخدم فيه، حيث يلاحظ أن الترقيم أو الرقمنة تعني:

أ. في مجال الحاسب الآلي: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

ب. في سياق نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل: الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات أو Scanning وذلك عن طريق استخدام أجهزة المسح الضوئي Binary Signals الثنائية عن طريق الكاميرات الرقمية، والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

ت. في سياق الاتصالات بعيدة المدى: فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- نبيل عنكوش، "المكتبة الرقمية بالجامعات الجزائرية: تصميمها وانشاؤها". مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم المكتبات، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، 2010) ص. 167.

وفي هذا الإطار ستتطرق الدراسة بعض التعاريف التي تناولت مصطلح الرقمنة كما يلي:

- ينظر " تيري كان، **2002 Charlett Bures**" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها، مثل: الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات Bits)، وتعتبر البيئات وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات مرتكن إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها " الرقمنة" وذلك من وجهة نظر تيري كاني، ويتم القيام بهذه العملية بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.<sup>1</sup>

- وتشير " شارلوت بيرسي **2002 Charlett Bures**" إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.<sup>2</sup>

- أما " دوو جودج، **2004 Doug Hodges**" قدم مفهوما آخر تم تبنيه من جانب المكتبة الوطنية الكندية، ويعتبر فيه الرقمنة إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي مثل: مقالات الدوريات، والكتب والمخطوطات والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي.<sup>3</sup>

- في حين يرى صالح الدهومي: أن " الرقمنة " هي عملية استنساخ رقمية، تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن.

<sup>1</sup>- بهجة بومعرافي و مريم بن تايز، "المؤتمر الدولي الخامس حول اشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات"، (قسنطينة: جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية) ص.162.

<sup>2</sup>- أحمد فرج احمد، " الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها؟ دراسة في الاشكاليات ومعايير الاختيار" دراسات المعلومات، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية: قسم دراسات المعلومات، ع 4 (يناير 2009) ص.11.

<sup>3</sup>- مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، "الرقمنة وحماية التراث الرقمي" برنامج الحريات الرقمية (اكتوبر 2016) ص.06.

✓ وقد عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق: الرقمنة على أنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاحة في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات آلية. فالرقمنة لا تعني باقتناء أو إدارة الوثائق الإلكترونية، ولكن تتمثل في تحويل الصور أو أي وسيط تقليدي آخر للوثائق إلى شكل إلكتروني، وتشمل الرقمنة مختلف أنواع الوثائق ويمكن تطبيقها انطلاقا من وسائط متعددة: الورق، الوسائط العلمية، الصور، المصغرات العلمية.

### المطلب الثاني: أهداف الرقمنة.

يحدد "بيير ايف دوشمان Pierre yves Duchemin " مجموعة الاهداف الاساسية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة، والتي يمكن تلخيصها في أنها تتيح الفرص أمام:

- **حماية المجموعات الاصلية والنادرة:** حيث تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة، أو تلك التي تكون حالتها المادية هشّة وبالتالي لا يسمح للمستفيدين بالاطلاع عليها، كما تعمل على تقليص أو الغاء الاطلاع على المصادر الاصلية، وذلك بإتاحة نسخة بديلة في شكل إلكتروني في متناول المستفيدين.

<sup>1</sup> - سالم باشيوة، "الرقمنة في الجامعات الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن خدة"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق،(جامعة الجزائر): كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (2008/2007) ص.70.

## - التشارك في المصادر و المجموعات:

يمكن استخدام المصدر الرقمي من طرف عدة مستفيدين في الوقت نفسه وبالتالي القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية، والتي تحدد عدد المستفيدين في الراغبين في الاطلاع على مصادر المعلومات.

## - الاطلاع على النصوص:

حيث توفر الرقمنة بعض الخدمات التي من شأنها تسهيل قراءة النص مثل اجراء تكبير النص أو تصغيره "الزوم" والانتقال السريع الى اي جزئية من جزئيات النص من خلال منظومة الروابط الفائقة.

## - زيادة قيمة النصوص:

تمكن الرقمنة من الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة، والتي يمكن ان تكون في بعض الاحوال غير منشورة على نطاق واسع ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال اعادة اتاحة هذه المصادر سواء في شكل اقراص مليزرة «CD ROM» أو أقراص مدمجة تفاعلية CDI، أو اتاحتها من خلال الشبكة الداخلية إنترنت أو الشبكة العالمية انترنت.

## - اتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات:

يمكن لأي مؤسسة امداد مؤسسة اخرى بنسخة الكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات، ويجب ان تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المؤسسات حتى يتمكن المستفيدين من الاطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المتاحة في عدة مؤسسات معلومات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- أحمد فرج أحمد، دراسة في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية (الرياض: مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، 2009) ص. 26.

**إضافة الى أهداف أخرى تتمثل في:**

أ- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.

ب- الريح المادي:- من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص أو إتاحتها على الشبكة، ولا يقصد بالريح هنا الإيجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات<sup>1</sup>.

**وللرقمنة فوائد عديدة تتوزع حسب المستويات التالية وهي:**

**1- الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

**2- التخزين:** أما بخصوص التخزين فإن قرصا مضغوطا يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي DVD، فعملية الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات وكذلك الجهد والوقت.

**3- الاقتسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الإنترنت حيث سمحت الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من خلال نفس الأشخاص في نفس الوقت.

**4- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عند ما تحول المواد المكتسبة والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد يحي ابراهيم، الرقمنة والاختزان الرقمي: ورشة عمل المكتبات الرقمية، كيف تنفذها في مؤسستك؟، (القاهرة: د.د.ط) مارس 2005)، ص.04.

<sup>2</sup> سهيلة مهري، "المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، (قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2006/2005) ص.82.

## المطلب الثالث: أسباب و عوامل التوجه نحو الرقمنة:

لقد لجأت الكثير من مؤسسات المعلومات إلى تحويل مجموعتها من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي وذلك لأسباب عدة وعوامل نذكر منها:-

أ/ اسباب التوجه نحو الرقمنة: ويمكن حصرها في:

1- أن التحويل الرقمي لمصادر المعلومات يوفر رافدا مهما لكم هائل من المعلومات المتاحة على وسائط رقمية، ومن هنا ظهر مفهوم الإتاحة Access بدلا من تملك أوعية المعلومات في مؤسسات المعلومات التقليدية.

2- حفظ مصدر المعلومة الأصلي من التلف.

3- سهولة البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل وطرق جديدة.

4-انخفاض التكلفة التشغيلية لمؤسسات المعلومات الرقمية، مقارنة مع مؤسسات المعلومات التقليدية.

5- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة، كالبث الانتقائي للمعلومات والخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية وغيرها من الخدمات الآلية التي يمكن أن تظهر نتيجة للتطورات المتلاحقة في مجال الرقمنة.

6-المحافظة على مواد المعلومات النادرة مع إتاحتها لعدد أكبر من المستفيدين من خلال تحويلها إلى مواد رقمية يتم الوصول إليها عن بعد كذلك تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها المعلومة من مصادرها الأولية إلى أن تصل للمستفيدين<sup>1</sup>.

7- إتاحة المعلومات الاصلية المرقمنة لعدد اكبر من المستفيدين.

<sup>1</sup> - مسفرة بنت دخيل الله الخثمي، "مشاريع و تجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسة الاستراتيجيات المتبعة" مجلة RIST، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ع1، الرياض (2011) ص.24.

8- الارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمات المعلومات المقدمة.

### ب/ العوامل المساعدة في التوجه نحو عملية الرقمنة:

هناك العديد من العوامل التي شكلت القيام بمشروعات التحويل الرقمي ومن بينها ما يلي :

1- الأنترنت وامكانياتها الهائلة التي تقدمها، حيث أضافت رافدا آخر من روافد مصادر المعلومات، وظهر الكثير من المواقع التي تتيح كما هائلا من المعلومات سواء كانت نصا كاملا او مجرد بيانات أو مختصرات.

2- ادراك أهمية المعلومات الرقمية وضرورة توفرها للمستخدمين، والتعامل معها والاستفادة منها.

3- التطورات التقنية وخصوصا في مجال الحاسب ونظم المعلومات والإتصال عن بعد، مما جعل مؤسسات المعلومات تفكر في التحويل الرقمي لمصادر المعلومات التي تمتلكها.

4- ظهور مجموعة من التحديات التي تواجه مؤسسات المعلومات، حيث ان الزيادة الكبيرة في عدد الباحثين وتنامي الطلب على المعلومات وقلة وجود الموظفين المؤهلين، أدى الى ظهور مجموعة من التحديات أمم مؤسسات المعلومات يجب التعامل معها والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها، وقد يكون في ظهور التجارب والمشاريع الرقمية حل لها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 25.

## المبحث الثاني: أشكال واستراتيجيات الرقمنة.

اعتمدت عملية الرقمنة على مجموعة من الأشكال التي تتيح وتسهل ادخال المعلومات والوسائط الى أجهزة الحاسوب، كما اعتمدت كذلك على جملة من الاستراتيجيات لأجل تحقيق أهداف الرقمنة في مؤسسات المعلومات.

### المطلب الأول : أشكال الرقمنة:

توجد ثلاث أشكال للرقمنة تستخدمها المكتبة الرقمية لرقمنة أوعية المعلومات وتتمثل في:

1-الرقمنة في شكل صورة.

2-الرقمنة في شكل نص.

3-إعادة الإدخال.

**1/ الرقمنة في شكل صورة:** وتعني حفظ الوثائق في شكل صورة غير قابلة للتحويل أو التغيير، وتفيد هذه الطريقة في حالة اهتمام الباحثين بالقيمة الفنية للوثيقة وليس قيمتها النصية.

وتتكون الصورة من مجموعة نقاط تدعى بيكسال Pixel، وكل بيكسال يمكن ترميزه بـ:

1 - 1 بايت لصورة أبيض وأسود.

2- 8 بايت لصورة في مستوى الرمادي.

3- 24 بايت أو أكثر لصورة مصورة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- نبيل بن عبد الرحمان المعتم، المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد نموذجاً،(السلسلة الأولى، الرياض، 2010) ص. 359.

2/ **الرقمنة في شكل نص:** وتعني حفظ الوثائق في شكل نص، وهي تتيح استرجاع المعلومات و إمكانية إدخال بعض التعديلات عليها، وذلك بعد معالجة النص بمساعدة برنامج خاص للتعرف الى الحروف (OCR).

3/ **اعادة الادخال:** فأحيانا لا تكون الوثيقة المرغوب في رقمته بحالة جيدة أو تحتوي على ملاحظات أو اضافات مكتوبة بخط اليد، والكتابة بخط اليد لا يتم التعرف ال الحروف فيها بشكل جيد، لذا تحتاج الوثيقة الى اعادة ادخالها باليد، واعدة الادخال عملية يتم من خلالها كتابة محتوى الوثيقة مباشرة في معالجة الكتب Processor وهي عملية تستغرق وقتا طويلا لإدخال المحتوى، لذا لا يمكن استخدامها الا في الحالات العادية فقط.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: استراتيجيات عملية الرقمنة

وتعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من الخطوات المنظمة والمحددة والتي تعتمد أساسا كخطوات عمل محددة يتم السير وفقا لها لإنجاز عمل ما، وفقا للإمكانيات المادية وغير المادية المتوفرة.

لتحديد استراتيجية عامة للرقمنة، ينبغي على مؤسسة المعلومات الرغبة في رقمنة مصادر معلوماتها أن تتخذ القرار ما إذا كانت عملية الرقمنة ستتم لديها داخل أماكن معدة مسبقا ومجهزة للقيام بهذه المهمة، أو في الخارج بحيث تعهد إلى شركة متخصصة في رقمنة مصادر المعلومات للقيام بهذه المهمة خارج المؤسسة.<sup>2</sup>

يمكن الاختبار بين الرقمنة الداخلية أو الرقمنة الخارجية وفق لظروف ومقتضيات كل مؤسسة معلومات على حدة ويعتمد هذا الاختبار على مجموعة من العوامل والمقومات منها:

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 359.

<sup>2</sup>- الرقمنة " استراتيجيات رقمنة مصادر المعلومات في المكتبات و مؤسسات المعلومات".  
من موقع: <http://numerisations.blogspot.com> تاريخ الاطلاع: 2019/03/15

**1- حجم المخصصات المالية:** هي من خلال أسعار التجهيزات المادية مثل: محطات العمل، المساحات الضوئية، أجهزة الخادمت المخصصة للحفظ والتخزين، ناسخ الأقراص المليزرة، ناسخ الاسطوانات، إلى غير ذلك، إلى جانب البرمجيات المختلفة مثل: برمجيات التعرف الضوئي على الحروف، وتطبيقات إنتاج المواد ذات الوسائط المتعددة (صوت، صورة، متحركة).

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المقدرة لهذه التجهيزات عادة ما تكون ضخمة نسبيا، وغالبا ما نلجأ مؤسسات المعلومات إلى الحصول على منح ومساعدات من أجل القيام بمشروعات الرقمنة.

**2- توافر الهيئة العاملة المدربة:** يجب التأكد من كفاءة وقدرة الهيئة العاملة على السيطرة على مختلف التقنيات والأجهزة المتطورة، كما يجب قياس حجم فريق العمل من أجل ضمان استمرار الأعمال دون توقف وذلك من خلال تحديد العدد الفعلي للعاملين مع الأخذ في الاعتبار فترات العطلات والإجازات الرسمية والغياب الطارئ والمحتمل عن العمل.

**3- حجم العملية:** هي تتحدد في ضوء حجم مجموعات مصادر المعلومات الخاضعة لعملية الرقمنة، والفترة الزمنية المخصصة لانتهاء من الأعمال وبالتالي من الواجب تحديد حجم العمل اليومي المراد القيام به.

**4- مقيدات التقنيات المرتبطة بطبيعة مصدر المعلومات:** إذا كانت عملية الرقمنة تتطلب استخدام تقنيات خاصة وفقا لطبيعة مصدر المعلومات مثل (رقمنة المصغرات الفيلمية أو مصادر المعلومات الناذرة كالمخطوطات وأوائل المطبوعات وتلك المحتوية على ذات جودة عالية). فمن الصعب الحصول داخل مؤسسة المعلومات على التقنيات والكفاءات المطلوبة، ولذلك يحتاج الأمر إلى دراسة دقيقة حتى يمكن القيام به.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

**5- نقل مجموعات النصوص:** من الصعب نقل بعض مصادر المعلومات من مكان إلى آخر، فقد تكون ذات قيمة عالية أو نادرة أو في حالة مادية منها، وفي هذه الحالة يجب الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات، كما أنه توجد بعض شركات الرقمنة التي يمكن أن تنتقل لانجاز العمل داخل المؤسسة عبر إنشاء وحدة رقمنة بها ويمثل هذا حلا بديلا يمكن أخذه في الاعتبار.

**6- التقنيات والتجهيزات المادية المستخدمة:** من المناسب الوقوف عند الإمكانيات المادية المستخدمة، فمثلا في حالة رقمنة مصادر معلومات مجلدة من الضروري التعرف إلى أنواع المساحات الضوئية المستخدمة.

**7- خبرات المؤسسة:** يقصد بها ضرورة الاتصال بالمؤسسات التي استعانت من قبل بالجهة الخارجية لرقمنه مصادرها، حيث أنه من الواجب التحقق من الخبرات والتجارب السابقة لهذه الجهة، من خلال الاتصال المباشر بالمؤسسات التي تعاملت معها، وهذا بهدف التعرف إلى طبيعة المصادر المرقمنة، ومدى الرضا عن العمل المنجز، وفترة الانجاز، وكذا إجراءات الأمان التي تم تطبيقها عند نقل مصادر المعلومات إلى أماكن رقمنتها داخل المؤسسة الخارجية ومدى احترام التعامل مع المصادر الأصلية، ومعايير تأمين الأماكن المخصصة لتنفيذ العمل.

**8- المسافة:** هناك من يأخذ في الاعتبار عامل المسافة الفاصلة بين أماكن ورشات العمل الخاصة بالجهات الخارجية القائمة على الرقمنة وبين تواجد مصادر المعلومات داخل المؤسسة، فمن المناسب الاستعانة بشركة تتوفر فيها معايير الاختيار كافة وتقع قرب مؤسسة المعلومات حتى يتسنى للشخص المسؤول عن متابعة سير العمل الانتقال بشكل سريع إلى أماكن العمل<sup>1</sup>.

**9- التكاليف:** يعتبر عامل السعر المعلى أثناء عملية المناقصة لمشروع الرقمنة من العوامل الأساسية لاختيار الشركة الخارجية التي سيعهد إليها القيام بالعمل، ولكن يجب تحليل ودراسة هذا العامل في ضوء مستوى خبرات المؤسسات التي تعرض تنفيذ المشروع.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

**10- التحكم في مستوى جودة مصادر المعلومات المرقمنة خارج المؤسسة:** مع الاستلام الوسائط المخترن عليها مصادر المعلومات المرقمنة، يجب على المؤسسة إجراء التحكم بمستوى الجودة، والتحقق من أن جميع مصادر المعلومات قد تمت رقمتهها ومسحها ضوئياً، حيث يمكن أن يكشف عن جودة أخطاء ينبغي عن الجهة القائمة بالعمل تصحيحها قبل إعطائها كل المستحقات المتبقية على المؤسسة.<sup>1</sup>

كما تحتاج عملية الرقمنة ايضاً الى مجموعة من الامكانيات والمتطلبات ينبغي توفيرها وتتمثل فيما يلي :

**1- القوى البشرية المؤهلة:** تحتاج عملية الرقمنة الى تكاثف الجهود من المسؤولين والموظفين، وأن يكونوا مؤهلين ويمتلكون مهارات وكفاءات عالية ، وهذا ما يساعد في اتمام عملية الرقمنة بجودة عالية.

**2- الموارد المالية:** تحتاج الرقمنة مورداً مالياً لشراء المعدات الرقمية اللازمة وصيانة هذه المعدات وجميع ما يتطلبه مشروع الرقمنة.

**3- المعدات والأجهزة:** تعتبر من أهم المتطلبات الأساسية في عملية الرقمنة ، وهي المعدات وجميع ما يتطلبه مشروع الرقمنة، ومن هذه المعدات و الاجهزة مايلي:

**أ - الماسحات الضوئية (Scanner):** يعتبر جهاز الماسح الضوئي Scanner أو المرقمن (جهاز التصوير الرقمي) هو الأساس في عملية الرقمنة وهو أحد المعدات الملحقة بالحاسوب، حيث يقوم بفحص مختلف أنواع المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمصورة، والمرسومة والمخطوطة في الوثيقة وادخالها الى ذاكرة الحاسوب، أو في وسائط الكترونية أخرى، وذلك عن طريق استخدام برنامج خاص يعرف ببرنامج التعرف الضوئي الى الحروف OCR.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

<sup>2</sup>- مسفرة بنت دخيل الله الخثمي، مرجع سابق، ص. 26.

والماسحات الضوئية أنواع منها: الماسحات الضوئية اليدوية، و المتحركة، و القياسية، ومنها الماسحات الضوئية الخاصة بالميكروفيلم، و اخرى خاصة بالكتب، و في كل هذه الانواع هناك الماسحات الضوئية أحادية اللون و الملونة.

**ب-الحاسبات الآلية :** لا تتم عملية الرقمنة بدون وجود أجهزة الحاسب الآلي ذات مواصفات ملائمة لعملية الرقمنة، ويتوقف نوع الحاسبات الآلية المطلوب شراؤها على المهام المطلوب انجازها باستخدام تلك الحاسبات، ومن المهم جدا ان تكون الحاسبات الآلية التي يتم استخدامها في عملية الرقمنة ذات مواصفات و امكانيات حديثة وعالية.

**ج-البرمجيات :** تحتاج عملية الرقمنة لبعض البرمجيات المهمة التي ينبغي توفرها واستخدامها حتى تتم عملية الرقمنة ومن أهم هذه البرمجيات مايلي :

**1-برمجة HTML :** وهي البرمجة التي تسمح بتحرير وكتابة الرموز.

**2- برمجة XML :** وتعمل هذه البرمجة بطريقة تشبه الطريقة التي تعمل بها برمجة HTML و تساعد خلال عمليات الترميز.

**3-البرمجيات الخاصة بمعالجة النصوص والكلمات:** وهذه البرمجيات تسمح بإنشاء النص و صياغته وتحريره.

**4-البرمجيات التي تقوم بإنتاج الصور وتحريرها بأغراض الحفظ والعرض على الأنترنت.**

**5- برمجيات التعرف الضوئي للحروف:** وهي التي تستخدم عند تحويل صور الى نصوص.

**6- برمجيات نقل الملفات (FTP):** وهي البرمجيات التي تستخدم في تحميل الملفات والمشروع على الانترنت للعرض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 27.

- 7- برمجيات تخطيط الصفحات وتصميمها، وتفيد في انشاء المطبوعات كما تستخدم عند نشر الموقع على شبكة الأنترنت.
- 8- برمجيات PDF: وهي البرمجيات التي تسمح بتبادل المعلومات بين الأشخاص.
- 9-برمجيات الاسترجاع : وتساعد في استرجاع المعلومات التي تمت رقمتها.
- 10-برمجيات ضغط الصور Compression : وتفيد في ضغط الصور الناتجة عن عملية الرقمنة، مما يؤدي الى تصغير حجم الصور فلا تشغل مساحة كبيرة.
- 11-برمجيات نسخ الوثائق المرقمنة على الوسائط وهذه الوسائط تستخدم في اعادة النسخ الاحتياطية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 28.

### المبحث الثالث: ماهية الإدارة الجبائية

تلعب الجباية دورا مهما في تعبئة الموارد المالية الذاتية للدولة، إذ أصبحت الوسيلة التي تشكل منبعها ماليا أساسيا، ولا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق سياسة ضريبية فعالة، وتوفير ادارة فعالة تعمل على التواصل الجيد مع المكلف، وستتطرق الدراسة في هذا المبحث الى مفهوم الجباية والضريبة والرسم وكذا الاقتطاعات الأخرى المتمثلة في الرسم شبه الجبائي والاتاوة والغرامة ثم التعريف بالإدارة الجبائية.

**المطلب الأول: مفهوم الجباية والفرق بينها وبين: الضريبة، الرسم، الرسم شبه الجبائي والاتاوة والغرامة.**

#### 1/ الضريبة:

تعددت التعاريف التي حددها علماء المالية والاقتصاديون للضريبة وكل هذه التعاريف تصب معين واحد وتحدد شرطين أساسيين وهما عنصرا الاجبار والمقابل الملموس، حيث تعرف الضريبة على انها اقتطاع نقدي لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك ضمان تمويل الاعباء العامة للدولة نحو تحقيق الاهداف المحددة من طرف السلطة العمومية<sup>1</sup>.

كما تعرف ايضا: على أنها اقتطاع نقدي تجريه الدولة او احدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد وتوزع هذه الاعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدرتها التكاليفية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سايح جبور علي و علي عزوز، " مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر: محور الانظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ع 19 ( 2018 ) ص. 252.  
<sup>2</sup> - طاهر الجنابي، الضرائب و التشريع الضريبي، ( بغداد: دار الكتاب للطباعة و النشر، (د،ت) ص. 136.

للضريبة مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- 1- أنها اقتطاع مالي (شكل نقدي): أي ان قيمتها تنتقل انتقالا نهائيا من المكلف الى الدولة.
  - 2- الضريبة تفرض وتجبى جبرا (الالزام): حيث تتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث فرضها وجبايتها، حيث هي التي تضع طرق تحصيلها وميعادها دون اتفاق مع الممول<sup>1</sup>.
  - 3- الضريبة تدفع شكل نهائي: ان الافراد الذين يدفعون الضريبة الى الدولة بصورة نهائية فالدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضهم اياها.
  - 4- الضريبة تدفع دون مقابل: فالمكلف يقوم بأدائها على اساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضوا في الجماعة.
  - 5- الضريبة تدفع لتحقيق النفع العام: فاذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدفعها، فإنها تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة<sup>2</sup>.
- وتعتمد الضريبة على مجموعة من المبادئ العامة، والمقصود بالمبادئ العامة هي مجموعة القواعد والاسس التي يتعين على المشرع اتباعها ومراعاتها عند وضع اسس نظام ضريبي في الدول وتتأخذ اساسا فيمالي:

- 1- مبدأ العدالة والمساواة: يرتكز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة عند فرض الضرائب على المكلفين بها، مراعاة تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم.
- 2- مبدأ اليقين: و تعني هذه القاعدة أن تحدد الضريبة بقانون يوضح قيمتها و أسس حسابها، والحدث المنشئ لها والمصاريف الواجب خصمها، ومعيار الدفع و كل ما يتصل بالضريبة من

<sup>1</sup>- يسري ابو العلا، ماجدة شلبي و اخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي. (جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح القاهرة)، (د،ت)، ص 23.

<sup>2</sup>- سايج جبور علي و علي عزوز، مرجع سابق، ص 252.

أحكام، ولكي يتحقق مبدأ اليقين يجب أن تكون الضريبة معينة وصریحة، وغير مفروضة بصورة كيفية، وكذلك يجب أن يكون موعد الجبایة و شكلها ومقدارها المفروض محددین بصراحة ومعلومین عند المكلف.

**3- مبدأ الملاءمة في الدفع:** يقضي هذا المبدأ اجراءات التحصيل واختيار الاوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها.

**4- مبدأ الاقتصاد في النفقة:** وتعني هذه القاعدة بأن تكون نفقات الجبایة وتحصيل الضريبة في أدنى حد ممكن، حتى لا يتم تبديد الضريبة المحصلة، وتقليل صافي الايراد المحصل بعد خصم نفقات الجبایة وهذا يتطلب تسهيل اجراءات الجبایة ومراعاة ذلك عند تحديد الوعاء الضريبي.<sup>1</sup>

**2- الرسم:** هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد الى الدولة، مقابل خدمة خاصة من احدى مرافقها العامة، ويتميز الرسم بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- انه ذو طبيعة نقدية: اي ان المواطن يدفعه نقدا.

انه يدفع بصفة اختيارية، بمعنى ان الفرد لا يكون ملزما بدفعه كالضريبة وانما يحدث هذا الالتزام حيث يطلب الخدمة التي تفرض رسما.

- عنصر المنفعة: يؤدي الأفراد الرسوم مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من بعض المرافق العامة.

- الرسم والتمن العام: فالأصل ان يكون الرسم مقابل الخدمة مبلغا رمزيا دون التكلفة الحقيقية للخدمة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سايح جبور عليو عزوز علي، مرجع سابق، ص 253.

<sup>2</sup> - يسري ابو العلا وماجدة شلبي و اخرون، مرجع سابق، ص 24-25.

ومن خلال مفهومي الضريبة والرسم فإن هناك نقاط تشارك وتشابه بينهما وهي:

#### أ- الخصائص المشتركة:

- تشترك الضريبة مع الرسم في كون الاثنان عبارة عن اقتطاع نقدي يدفعها الافراد والشركات لتمويل ميزانية الدولة.
- كون الاثنان مفروضان من طرف السلطات بموجب قانون معد مسبقا.
- كون الاثنان يتحdan بدون مشورة من يدفعهما فلا المستفيد ولا المكلف يناقش في مقدار أو طريقة أدائهما<sup>1</sup>.

#### ب- نقاط الاختلاف:

- يحصل الرسم على المنتفع بخدمة خاصة مباشرة، أما الضريبة فهي من اجل تحقيق منافع عامة.
- القدرة المالية للمول تحسب على اساسها الضرائب، أما في حالة الرسم فهي محددة مسبقا وتفرض على كل منتفع بالخدمة أيا كانت قدرته المالية ولا مجال للإعفاء فيها الا بقانون.
- تؤثر الضرائب على الحركة الاقتصادية للدولة لأنها ذات تأثير فعال نظرا لإيراداتها الجبرية والمفروضة على كافة طبقات المجتمع<sup>2</sup>
- أن الضريبة اجبارية وهذا ما يميزها عن الرسم الذي يدفع لقاء خدمة معينة طلبها طوعا كرسوم الهاتف مثلا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة. (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1982)، ص.111.

<sup>2</sup>- يسري ابو العلا، ماجدة شلبي و اخرون، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup>- صالح الرويلي، مرجع سابق. ص.111.

**3/ الرسم شبه الجبائي:**

وهو مجموع المساهمات والاقتطاعات التي تقوم بها هيئات أخرى تابعة للدولة من غير ادارة الضرائب، هذه المساهمات منصوص عليها قانونا وتحصل لصالح هذه الهيئات والمؤسسات مثل اقتطاعات الضمان الاجتماعي ..، وتشارك مع الضريبة في طابعها الالزامي والاجباري.

**4/الاتاوة:**

وهي المقابل الذي يدفعه صاحب القرار أو الثروة بسبب ارتفاع المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة، فتعبيد طريق او اقامة سد يؤثر على قيمة الاراضي المجاورة، مما يقتضي أن يساهم المستفيد بقسط ما في النفقات التي تحملتها الدولة

**5/الجبائية:**

تعددت التعاريف الخاصة بالجبائية نوجزها في:

-تمثل الجبائية مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي و كذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، والنظام الضريبي يمثل مجموعة الضرائب المفروضة في المجتمع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- فاتح أحمية: جبائية المؤسسة، مقياس جبائية المؤسسة، قسم علوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير(2016-2017) ص 5.

ويتطور المجتمعات تطور مفهوم الجبائية اذ أصبحت تعرف بأنها اقتطاع إجباري نقدي و تلقائي و بدون مقابل أني وظاهر تمارسه الدولة باسم السلطة العمومية بهدف تغطية الأعباء والمصاريف العامة بعد إقراره من طرف الشعب عن طريق ممثليه في البرلمان<sup>1</sup>.

من خلال ما تم عرضه نستنتج أن مصلح الجبائية أوسع هو مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم الضريبة ، فالجبائية تشمل مجموع الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة أو احدى هيئاتها الاقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائية وشبه جبائية، غرامات، اتاوات، و المساهمات الاجتماعية، أي أن الجبائية هي مجموع الاقتطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة.

### المطلب الثاني: تعريف الادارة الجبائية

تعتبر الادارة الجبائية احدى طرفي العلاقة الجبائية وتقع على عاتقها كسب ثقة المكلف و ذلك بأن تعامله باحترام لتحسين العلاقة التي تربط بينهما، اذ يمكن لها اقتراح التعديلات والتشريعات التي تراها مناسبة بحكم تواصلها المباشر مع المكلف.

وتكمن اهمية الادارة الجبائية في كونها تعتمد عليها الدولة في تطبيق احدى سياساتها المالية (السياسة الجبائية)، كما أن الايرادات الجبائية هي أهم عناصر الموازنة العامة.

فالإدارة الجبائية هي جزء لا يتجزأ من الادارة العامة اذ تشكل مزيجا من العناصر الادارية و المالية و القانونية.

أما الطرف الثاني للعلاقة الجبائية فهو **المكلف**، وكلمة مكلف تتبع من التكاليف و الالتزام الذي يفرضه القانون الجبائي، والذي يقع على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحكيم بلوفي، " ترشيد نظام الجبائية العقارية : دراسة حالة الجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير، (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011-2012) ص 39.

<sup>2</sup> - شريف محمد، " السياسة الضريبية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 2009-2010)، ص ص. 38،39.

## أهمية الإدارة الجبائية:

للإدارة الجبائية مهام كبيرة ملقاة على عاتقها يمكن حصرها في:

-تختص بتجسيد القوانين الجبائية من اجل حماية حقوق الادارة من جهة وحقوق المكلف من جهة أخرى.

-اقتراح التشريعات والتعديلات المناسبة قصد الاسهام لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنوطة بالسياسة العامة للدولة.

وللإدارة الجبائية مجموعة من الوظائف تتمثل في:

1- التخطيط: يتمثل في رسم الاهداف التي ينبغي العمل على تحقيقها من اجل تحسين الاداء ورفع الكفاءة.

2- التنظيم: وذلك من خلال تشكيل الهيكل التنظيمي وتحديد و اختيار الموظفين ذوي الكفاءة، تقسيم المهام وتحديد الصلاحيات الموكلة لهم وأدائها على اكمل وجه.

3- التوجيه: يتضمن اعداد النماذج المتعلقة بالعمليات الجبائية واصدار القرارات والتعليمات المتعلقة بها والحرص على تنفيذ الاهداف المرجوة.

4- الرقابة: وذلك من خلال فحص ما حققته الادارة من انجازات وتحديد المشاكل والصعوبات التي واجهتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.40.

## خلاصة الفصل:

تحظى رقمنة مصادر المعلومات داخل المؤسسات المعلومات باهتمام كبير خاصة مع التطورات الكبيرة والقفزة النوعية التي شهدتها عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانعكاساتها على مختلف المؤسسات العامة والخاصة وما قدمته من مزايا وتسهيلات من جهة أجهزة الاعلام الآلي، وعالم الانترنت من جهة أخرى.

ومن خلال تطرقنا للإدارة الجبائية التي تعتمد عليها الدولة في التعامل مع المكلف لما لها من الاهمية الكبيرة في تحصيل الجباية والضرائب، الرسم والرسم شبه الجبائي، والاتاوة وذلك لأجل دعم عجلة الاقتصاد، كما أن الإدارة الجبائية تعتبر ركيزة الدولة في تطبيق أهم سياساتها المالية. وفي هذا المجال سعت الدولة الجزائرية الى التطوير والرقمي بهذا القطاع الحساس والمهم سواء على المستوى الهيكلي او الاداري أو على مستوى العنصر البشري الذي بشأنه يعتبر أهم شيء في عملية التسيير الاداري، ويتجلى ذلك بإدخال التقنيات الحديثة المرتبطة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجانب من جوانب الإصلاح في شقه الإداري المتمثل في إدخال الرقمنة أو التحويل الرقمي على مستوى الإدارة الجبائية.

# الفصل الثاني

واقع تطبيق الرقمنة في الادارة الجبائية الجزائر

دراسة حالة مركز الضرائب بالوادي

**تمهيد:**

يعتبر توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة ممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها، وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياستها وخططها بكفاءة مرتفعة، حيث تمثل الانترنت تقنية محورية في إستراتيجية التحول إلى الرقمنة مرحلة هامة في الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول للخدمات الالكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر، واعتماد مفهوم الإدارة الالكترونية كأداة لتطوير وإصلاح منظمات الخدمة العمومية، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1996، وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية، حيث يرجع له الدور الأساسي في انتشار شبكة الانترنت في البداية باعتباره تنظيم حكومي تولى مسؤولية ترقية واستعمال المعلومات العلمية والتقنية، واهتم بدعم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الجزائر، كما تكفل بتطبيق مشاريع مغربية في إطار شراكة مع بعض الدول في شمال إفريقيا.

إضافة إلى ذلك استفاد المركز من تجهيزات للربط بالانترنت ومن برامج لتكوين المستخدمين الذي يقومون بتنظيم الاشتراك من خلال المركز ليغطي مؤسسات مختلفة في كل القطر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- طارق هامل، "رقمنة الادارة المحلية في الجزائر: بلدية برج بن عزوز انموذجا" مذكرة غير منشورة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 017-2018) ص.105.

وقد باشرت الجزائر بتطبيق عملية الرقمنة في بعض المؤسسات العمومية قصد التطوير من عمل الإدارة من جهة و التواصل بشكل اسرع مع المواطن كي يستفيد من الخدمة العمومية من مختلف ارجاء الوطن، ومثال ذلك قطاع العدالة، الجماعات المحلية، وقطاع التعليم.

ومن خلال ما سبق فقد تطرق موضوع الدراسة في فصله الثاني الى واقع الرقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر وانعكاسها على مستوى تحسين أدائها وتحسين الخدمة الضريبية، باعتبار أن القطاع الضريبي يعد عمود الاقتصاد في اي بلد، وبالتالي فقد اعتمدت الدراسة على دراسة حالة بمركز الضرائب بولاية الوادي خلال الفترة الممتدة من 2019/04/24 الى غاية 2019/05/22 ذلك من اجل الوقوف على واقع الرقمنة بالمركز وحدود تطبيقاتها وصولا الى مدى مساهمتها في تحسين الأداء الاداري.

وعليه فقد اعتمد الفصل الثاني على ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الاول: النظام الضريبي الجزائري.

المبحث الثاني: الاصلاحات الضريبية في الجزائر.

المبحث الثالث: تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب بالوادي.

**المبحث الاول : النظام الضريبي الجزائري.**

لكي يتطور أي نظام ضريبي يجدر به أن يتميز بالمرونة التي تمكنه من التأقلم مع كل الأزمنة والمتغيرات التي قد تطرأ على جميع المستويات، حيث أن كل تعديل أو إصلاح ضريبي هو محاولة للوصول إلى الأهداف المرجوة من السياسة الضريبية المتبعة لإحداث تجاوب وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها البلد.

**المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي.**

للنظام الضريبي العديد من التعريفات ويتم التركيز على مفهومين و هما:

1) مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.

2) كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي دمجها معا، وتفاعلها مع بعضها إلى كيان ضريبي معين<sup>1</sup>.

هذا المفهوم الذي يعبر عن ترجمة عملية السياسة الضريبية والتي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى.

وتبرز ملامح السياسة الضريبية وأدواتها في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 95-54 المحدد لمهام وزير المالية على النحو التالي:

<sup>1</sup>- حسان عيسى كريم، "الخصخصة و اصلاح النظام الضريبي في العراق"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة و التطبيقية، م.24، ع.1، (2016)، ص. 263.

- 1- اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بوعاء، تصفية، تحصيل ومنازعات الضرائب، الرسوم، الحقوق.
  - 2- اقتراح كيفية توزيع الحصيلة الضريبية بين الحكومة والجماعات الاقليمية ووضعها حيز التطبيق.
  - 3- اتخاذ أي تصرف يهدف الى ادراج تدابير ذات طابع ضريبي تحقق الاهداف الاقتصادية، الاجتماعية لبرنامج الحكومة.
  - 4- تنظيم تصرفات الادارة الضريبية بما يضمن حصول الدولة بصفة منتظمة ودائمة على موارد مالية.
  - 5- وضع قيد التنفيذ آليات الرقابة الضرورية لمكافحة التهرب والغش الضريبي.
- وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين باعتبار النظام الضريبي ماهو الا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية التي تعكس رغبة الدولة واهداف السلطات وبالتالي فهو مجموع القواعد والاصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والادارة الجبائية ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما.<sup>1</sup>
- من خلال ماسبق يكون الهيكل الضريبي عبارة عن مجموعة محدودة ومختارة من الضرائب، والتي تتلائم مع طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل وفق القوانين والتشريعات واللوائح النافذة، ووفقًا لهذا المفهوم يمكن تحديد المكونات الرئيسية للنظام الضريبي كما يلي:

- 1- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية.
- 2- التشريع الضريبي المعبر عنه بمجموعة القوانين والتشريعات الضريبية وما يصدر بعدها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي " السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم"، الملتقى الوطني الاول للسياسات الاقتصادية في الجزائر، (ماي 2013)، ص. 128.

- 3- الهيكل الضريبي المكون من حزمة من الأنواع المختلفة والمتكاملة من الضرائب.
  - 4- الإدارة الضريبية التي تتولى عملية حصر الأوعية الضريبية ومن ثم تحرير مقدار الضريبة المفروضة.
  - 5- أخيرا تحصيل وجباية الضرائب.
- و للنظام الضريبي عدة أهداف والتي تعد كذلك ترجمة الأهداف السياسة الضريبية وهي:
- 1- الحصول على جباية ضريبية ملائمة لتمويل بعض النفقات الأساسية للدولة.
  - 2- رفع مستويات الكفاءات الاقتصادية من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتسريع معدلات التنمية الاقتصادية.
  - 3- التخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال إجراءات عملية مبادئ ملحة كتطبيق مبدأ (وظيفة الضريبة) .
  - 4- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع من خلال أسلوب (الضريبة إعانة).
  - 5- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الضرورية للاقتصاد من خلال خلق فراغ ضريبي لها بشكلية المباشر وغير مباشر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسان عبيس كريم، مرجع سابق، ص.264

**المطلب الثاني: أبرز ملامح النظام الضريبي الجزائري:**

يتميز النظام الضريبي الجزائري بأنه تصريحي يعني أن المكلف بالضريبة هو الذي ينتقل الى ادارة الضرائب المختصة من اجل الادلاء بتصريحاته حول مداخيله لكي تتمكن الادارة الضريبية من تحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها.

وأكد أن هناك بعض المكلفين الذين لا يقدمون تصريحات صحيحة تقاديا لدفع الضريبة، كعدم التصريح ببعض المداخل، وفي حالة شك ادارة الضرائب في هذه التصريحات تقوم بإجراءات الرقابة و التي يتم تحديدها من طرف القانون<sup>1</sup>

و عليه فإن المتبع للنظام الضريبي الجزائري بعد الاستقلال يلاحظ انه مر بعدة مراحل ملخصة فيما يلي:

- **المرحلة الأولى** : فبعد الاستقلال مباشرة سنة 1962 أين تميز هذا النظام بنقص كبير في الإطار والخبرة مما حتم على الحكومة الاحتفاظ بالنظام السائد وقت الاستعمار ويمكن اعتبار أن هذه الفترة قد اعتمدت على قوانين وتشريعات النظام الجبائي الفرنسي المطبق في الجزائر والسبب في ذلك راجع الى تركيبة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وما شهدته من ضعف في الاجهزة الادارية خاصة الجبائية بسبب رحيل المستوطنين الفرنسيين المتحكمين في الادارة، بالظافة الى ما عانته الخزينة العمومية من عجز في السيولة النقدية وهذا ما أدى الى تدهور الإيرادات الجبائية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- محمد قلي و فهيمة بلول، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق الكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م.7، ع.6، (2018)، ص. 151.

<sup>2</sup>- مختار عبد الهادي، "الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2015-2016) ص.90.

- **المرحلة الثانية :** خلال هذه الفترة لجأت الجزائر الى مسايرة القوانين والتشريعات الضريبية الفرنسية وسعت الى البحث عن ايرادات مالية جديدة لإثراء الخزينة العمومية، وكان ذلك باتخاذ العديد من الاجراءات المالية الجديدة، تمثلت في الرفع من التعريفات الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب و الاجور، و الضرائب على الرواتب المرتفعة، حيث بلغت نسبة هذه الضرائب 20% في المتوسط من ايرادات الدولة خلال الفترة 1963 - 1969، أما نسبة حاصل الضرائب الجمركية خلال نفس الفترة فبلغت حوال 8% في المتوسط من مجموع الايرادات، و لتوفير السيولة النقدية وسد العجز في الخزينة العمومية قامت السلطات الجزائرية بفرض الضريبة الوحيدة الاجمالية على الانتاج، مع الرفع في نسب الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية، و بلغت نسبتها حوالي 22.6% في المتوسط من اجباري الايرادات، أما بالنسبة للجباية البرولي فقد انتقل مستواه من 11.9% سنة 1963 الى 27.9% سنة 1969<sup>1</sup>.

- **المرحلة الثالثة :** حيث عرف النظام الضريبي خلال هذه الفترة اصلاحات جذرية، أين تم التخلي عن نظام الضريبة النوعية وحل محله نظام الضريبة الشامل، كما أن هذا التغيير تزامن مع حزمة الاصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الدولة الجزائرية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هذا من جهة، ومن جهة اخرى حتى يتماشى النظام الضريبي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى، بالإضافة الى النظام الاقتصادي الوطني الذي تحول من نظام التخطيط المركزي الى الاعتماد على آليات السوق ( اقتصاد السوق)، والهدف الأساسي من هذه الاصلاحات عصرية النظام الضريبي على المستوى التشريعي والتنظيمي<sup>2</sup>.

وقد ركزت الدراسة على بيان مميزات النظام الضريبي الجديد بعد اصلاحات 1991.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.91

<sup>2</sup>- ملتقى الحقوق و العلوم القانونية.

من موقع: <http://www.droit-dz.com/forum/threads/6453> تاريخ الاطلاع : 2019/04/10.

وقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مرحلة انتقالية فمن دولة مستعمرة انهكها الاستعمار الى دولة مستقلة تسعى الى بسط سيادتها في شتى المجالات، والجزائر كغيرها من الدول النامية واجهت العديد من المشاكل الاقتصادية كارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

وفي هذه الاطار انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي حتى أواخر الثمانيات والذي يركز على التخطيط الشامل، كمنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخطي كل مخلفات الاستعمار الفرنسي.

وقد تطور النظام الجبائي الجزائري مع تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وهو ما عكس طبيعة النظام الجبائي الجزائري، كما يعد التشريع الجبائي لبنة اساسية يركز عليها النظام الجزائري الجبائي وعادة ما يكون التشريع الجبائي انعكاسا للنظام الاجتماعي واسلوبا من أساليب الادارة الاقتصادية و مرآة عاكسة لمدى التطور والتقدم الاقتصادي، وقد شهدت المنظومة الجبائية الجزائرية تعديلات هامة فكانت البداية بإقرار التشريع الجبائي و المتضمن القوانين الجبائية سنة 1975 بداية من الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة وصولا الى قانون الجمارك و ذلك بغية ازالة كل مخلفات الاستعمار و السير بالبلاد نحو التقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية.

واتسم الهيكل الجبائي الجزائري في هذه الفترة بانخفاض الضرائب المباشرة و زيادة الاهتمام النسبي للضرائب غير المباشرة، حيث وصلت نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الايرادات الجبائية العادية ما يقارب 21.79 % سنة 1975، في حين بلغت نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في الايرادات الجبائية العادية ما نسبته 78.2% في نفس السنة وهي نسبة بداية التشريع الجبائي الذي تم تحسينه وتطويره وادخال التعديلات عليه.<sup>1</sup>

كما تميزت ايضا بتطور وتحسين ملحوظ في مستوى الايرادات العامة للدولة مع ظهور قدر ولو طفيف من المرونة على الحصيلة الضريبية.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

ومن خلال ما سبق ذكره فانه على العموم المتصفح للنظام الجبائي الجزائري يلاحظ انه وعلى مر الزمن شهد تعديلات عديدة وهامة جاءت بها القوانين المالية المتعاقبة للجمهورية الجزائرية والتي مست القوانين الجبائية السابقة وتراوحت هذه التعديلات بين اجراء تصحيحات أو اقرار اعفاءات بغية دفع عجلة التنمية خاصة أن دور الضريبة حاليا لم يعد منحصر في الهدف المالي فقط، بل تعداهلأدوار أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

**المبحث الثاني: الاصلاحات الضريبية في الجزائر.**

يتدرج الاصلاح الضريبي الذي أنتجته الجزائر منذ سنة 1992 في مختلف التحولات التي عرفتھا الساحة الدولية و الوطنية و ستحاول الدراسة في هذا المبحث التطرق إلى الاصلاحات الضريبية في الجزائر أسبابها و مجالات الإصلاح.

**المطلب الأول: مفهوم واسباب طرح موضوع الإصلاح الضريبي في الجزائر.**

**أولاً: مفهوم الإصلاح الضريبي**

- ويدل على التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية او تحقيق خطط التنمية في مرحلة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة أو أن يكون هذا الاصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب أو بعض الاحكام الضريبية بعينها.

هو تلك الاجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الحالي من أجل الوصول إلى وضع أحسن، كما يمكن تعريفه على أنه إصلاح الهيكل التنظيمي للجهاز الضريبي أو ابدال نظام ضريبي ذو نقائص بنظام ضريبي يتماشى مع الظروف الراهنة ويعالج تلك النقائص.<sup>1</sup>

**ثانياً: أسباب طرح موضوع الاصلاح الضريبي في الجزائر.**

منذ سنة 1987 بدأ النظام الضريبي في الجزائر يشهد عدة اصلاحات حقيقية وعميقة، ويرجع ذلك الى النقائص الموجودة في النظام الضريبي القديم، الذي كان لا يتماشى ولا يساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تحول الاقتصاد الوطني الى اقتصاد السوق الحر، تتمثل اسباب الاصلاح الضريبي في الجزائر في:

<sup>1</sup>- فائزة علي و فاطمة الزهراء بوتيار، "الاصلاح الضريبي في الجزائر"، مذكرة غير منشورة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ادارة الأعمال،(جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015) ص.46.

**1- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي :**

يتميز النظام بتعدد الضرائب و كثرة المعدلات و ترتب عن ذلك تعقد النظام الضريبي الذي أثر سلبا على المؤسسة، كما أنه شكل صعوبة مهمة موظفي ادارة الضرائب، مما أدى الى كثرة المنازعات بين المؤسسة وادارة الضرائب، كما تميز النظام الضريبي بكثرة التغيرات، فمثلا نجد ان الضريبة على الارياح الصناعية و التجارية متذبذبة في في معدلاتها، فبعدها كان معدلها سنة 1985 60% أصبح سنة 1986 50% ثم انتقل الى 55% سنة 1988 و عاد الى 50% سنة 1991، كل هذه التغيرات جعلت النظام الضريبي يتميز بعدم الاستقرار و بالتالي فاحتواء النظام الضريبي على رسوم و ضرائب عديدة و بمعدلات عديدة، جعل من الهيكل الضريبي عائقا أمام التنمية الاقتصادية.

**2- ثقل العبء الضريبي:**

إن المؤسسات الجزائرية كانت تعاني ارتفاع وطأة الضرائب على أرباح الشركات بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها حيث يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة، كما أنه يمثل أحد العوامل الرئيسية في عدم التوازن المالي للمؤسسة، خاصة و أن هذه الاخيرة تعتبر البنية الاساسية للاقتصاد الوطني.

وفي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1988 على مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول، وبمقارنتها مع المعدل المفروض على الشركات الجزائرية، وجد أن العبء الضريبي مرتفع جدا على هذه الشركات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- مبروكة حجار، "أثر السياسة الضريبية على الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف " مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،(جامعة المسيلة:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2005-2006) ص ص. 57،58.

**2- نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات المرحلة ما بعد الحرب الباردة:**

عرفت الجزائر اصلاحات اقتصادية كبيرة بدأت سنة 1988 ، وتواصلت عقب تجليات انتهاء فترة الحرب الباردة، مما جعل هذا النظام غير قابل وغير ملائم للتكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد، إضافة إلى عدم مرونة النظام الجبائي القديم، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في التاريخ المحلي.

**3- ضعف العدالة الضريبية:**

لقد ابتعد النظام الضريبي الجزائري عن منطلق العدالة الضريبية، حيث كان الاقتطاع الضريبي مقتصرًا على بعض المداخل دون أخرى، كما أن الضرائب المباشرة كان يغلب عليها الطابع النسبي، الذي لا يراعي حجم الدخل، ذلك ما يسبب اجحافًا في حق اصحاب الدخل الضعيفة، بالإضافة الى عدم مراعاة الوضعية العامة للمكلف نتيجة انتشار الضرائب النوعية، كما أن هناك اختلاف في المعاملة الضريبية بحيث نجد المؤسسات العمومية والاشتراكية تستفيد من مزايا ضريبية هامة عكس المؤسسات الخاصة.

**4- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار:**

بالرغم من صدور العديد من قوانين الاستثمار الخاص خلال الفترة التي سبقت اصلاحات 1992، والتي كانت موجهة أساسًا لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال سياسة التحفيز الجبائي، إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها. ويعود هذا الفشل إلى عدة أسباب أهمها الإجراءات التحفيزية للقطاع الخاص التي جاءت بها القوانين المتتالية في الفترة الممتدة 1963- 1991 إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الغير ملائمة خلال تلك الحقبة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص ص. 60،59.

**5- ضعف الادارة الضريبية:**

إن النقص في المعلومات و البيانات المالية و افتقار ادارة الضرائب لتقنيات متطورة، ووجود نوع من البيروقراطية، كل هذه العوامل ادت الى ضعف الادارة الضريبية وعدم مقدرتها على تأدية مهامها بشكل جيد.

**6- انتشار الرشوة و التهرب الضريبي:**

هناك عدة عوامل ساهمت في انتشار الغش الضريبي، من بين هذه العوامل عدم وجود ثقافة اقتصادية لدى طبقات المجتمع ونقص الوعي باهمية الضريبة، اضافة الى ذلك وجود عدة ثغرات في التشريع الجبائي، كل هذه الاسباب ادت الى انتشار الرشوة و التهرب الضريبي<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: أهداف ومجالات الاصلاح الضريبي في الجزائر.**

**أولا/ أهداف الاصلاح الضريبي:**

تهدف الاصلاحات الضريبية في الجزائر الى تحقيق غاية رئيسية تكمن في انعاش الاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى، ومن بين الاهداف التي يسعى الاصلاح الضريبي الى تحقيقها مايلي:

**1- تبسيط النظام الضريبي:** أن الهدف من الاصلاح الضريبي هو تبسيط النظام الضريبي سواء فيما يتعلق بالتشريع الضريبي حيث أصبحت القوانين الضرورية واضحة و مدعمة بتفسيرات وتحليلها من طرف المختصين، وترتب على ذلك اكتساب النظام الضريبي لأكثر شفافية ووضوح و انعكس ذلك ايجابيا على ادارة الضرائب.

**2- تخفيف العبئ الضريبي:** من أهم مساوئ النظام السابق ثقل عبئه على المؤسسة، فقد كان مجحفا في حقها وعادة ماتسبب في اختلال توازنه المالي، وعليه أصبح من الضروري تخفيض المعدلات الضريبية لأن ذلك يحفز المؤسسة بمزاولة و توسيع وتوسيع نشاطها وكذا التشجيع على تكوين مؤسسات جديدة، وهو ماجاء به قانون المالية لسنة 1989، ثم أعيد هيكلة النظام

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.61.

الضريبي سنة 1992، حيث جمعت بعض الضرائب في ضريبة واحدة و الغيت أخرى وترتب على ذلك تقليص العبئ الضريبي على المؤسسة.

**3- إدارة ضريبية فعالة:** إن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود ادارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه و متابعته، ولذلك من الاهداف العامة للإصلاح الضريبي فعالية الادارة الضريبية من أجل ذلك وضع مخططات تتمثل في:

- رفع عدد موظفي الجهاز الضريبي الى 121500 إطار سنة 1995.
- انشاء مدرسة وطنية للضرائب وثلاث مدارس جهوية أخرى من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا لأهمية الاعلام في الادارة الضريبية قامت السلطات بإحداث مركزين جهويين على مستوى ولاتي وهران وقسنطينة الى جانب مديرية التنظيم والاعلام المكلفة بتنمية عمل الاعلام الألي وتطبيقاته سنة 1992.
- 4- محاربة الغش والتهرب الضريبي:** قام المشرع بإقرار عدة اجراءات من شأنها التخفيض من ظاهرة الغش الضريبي و تتمثل في:
  - انشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها.
  - اجبار المكلفين بمسك دفاتر منتظمة تمكن النظام الجبائي من الوصول الى حقيقة الاوعية الضريبية، مما يزيد من امكانية التمويل وفعالية النظام.
  - ربط بعض الادارات الاخرى بإدارة الضرائب من أجل التنسيق وتبادل المعلومات.
  - توسيع تقنية الاقتطاع من المصدر للحد من الغش و التهرب الضريبي.
  - التمييز بين الاشخاص الطبيعيين و المعنويين و اخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
  - وضع بطاقة ترقيم بواسطة الاعلام الألي لجميع المكلفين بحيث لكل واحد منهم رقم جبائي واحد رغم تعدد انشطته مما يسهل كل ما يرتبط بالإقرار الضريبي.<sup>1</sup>

### ثانيا/ مجالات الاصلاح الضريبي في الجزائر:

<sup>1</sup>- سعاد خرشوش و يمينة دويس، " الاصلاح الضريبي وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مذكرة غير منشورة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، (جامعة خميس مليانة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2016-2017) ص ص. 11، 12

لقد كان الإصلاح الضريبي شاملا ومعقدا ومس العديد من الجوانب الضريبية، و يمكن ادراج تلك الإصلاحات على عدة قضايا تتطلب المراجعة ووضع تصورات محددة بشأنها، ومن اهم هذه القضايا مايلي:

**1- اصلاح الادارة الضريبية:** وقد دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مستوى الإصلاحات الضريبية من ناحية، وفعالية الجهاز الاداري و قدرته على التكيف و التحسن السريع في الأداء من ناحية أخرى، بل ان بعضهم أشار الى أن مقدرة الجهاز الاداري على التصحيح والتكيف السريع تعد العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح أو فشلها خصوصا من خلال مراحل التنفيذ الأولية.

و يمكن تقسيم عملية الإصلاح الضريبي الى ثلاث مراحل:

**المرحلة الاولى:** هي تنفيذ القانون و تحديد الوعاء الضريبي.

**المرحلة الثانية:** تقييم مقدار الضريبة المستحقة وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن وحسب أداة الضريبة المستحقة.

**المرحلة الثالثة:** هي جباية الضريبة المستحقة.

وفي كل هذه المراحل فإن دور الجهاز الاداري هو دور مهم وحاسم و أن اي ضعف في أية مرحلة سوف ينعكس سلبا على تتابعية العمليات برمتها، خصوصا المرحلة الاخيرة المتعلقة بالجباية و تتمثل تبعا لذلك أهم أهداف اصلاح الجهاز الاداري بزيادة مستوى الالتزام من جانب دافعي الضرائب و تحسينه. و بزيادة كفاءة العمليات الاساسية لتقييم الضريبة ومراجعتها و جبايتها بإدخال آليات كالعصرنة و الحوسبة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 14.

2- **توسيع الوعاء الضريبي:** يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين؛ الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل الضرائب أنواعا جديدة كالضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية، أو الضرائب البيئية التي يكون الغرض الأساسي منها حماية البيئة أو فرض الضرائب على نشاطات القطاع غير المنظم من خلال مؤشرات خاصة تعكس نوع النشاط فيه و درجته، أما الطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح بالوصول الى شرائح لم تكن تغطيها في السابق.

وفي الحقيقة أن النوع الثاني هو المقصود في عملية الاصلاح الضريبي في الدول العربية، حيث يؤدي ضعف الجهاز الاداري المنظم لعملية فرض الضرائب و جبايتها الى فقدان الدولة جزءا كبيرا من الحصيلة الضريبية.

3- **اصلاح الحوافز الجبائية:** يهدف التحفيز الضريبي الى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار و تمكين السياسة أن تأخذ عدة أشكال منها:

- الاعفاء المؤقت أو النهائي من الضرائب.
- تحقيق معدلات الاقتطاع أو تقليص القاعدة الخاضعة للضريبة، الا أن هذه السياسة لم تؤدي إلى توسيع الاستثمار لاعتبارين هما البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن تلائم المبادرات الاستثمارية نظرا لتضمنها هذه القوانين على اجراءات وتعقيدات بيروقراطية كثيرة، فسياسة التحفيز هذه عدة مزايا تتمثل في:
- رفع الانتاج نتيجة دعم الاستثمار.
- رفع التشغيل في المؤسسات التي حظيت بهذا الدعم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص ص. 14، 15

**المطلب الثالث: عصنة الإدارة الجبائية :**

يأتي برنامج اصلاح وتطوير الإدارة الجبائية ضمن الاصلاحات الضريبية التي شرع فيها من قبل، وفي اطار عصنة الادارة العمومية، وقد اطلقت السلطات العمومية برنامجا لإصلاح وعصنة الادارة الجبائية الذي ارتكز برنامجه على مايلي : احداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية- ادخال تكنولوجيا المعلومات- رقمنة الادارة الجبائية.

**1- احداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية:** عرفت الإدارة الجبائية اصلاحا شاملا لهياكل الجبائية توجت بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية وهي مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية والمراكز الضريبية الجوارية في اطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد.

**أولا/ مديريات كبريات المؤسسات :** يندرج مسار مديريات كبريات المؤسسات المحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2002 في إطار برنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية والعلمية وتقوم مديريات كبريات المؤسسة بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسة التابعة للقانون الجزائري والخاضعة لضريبة أرباح الشركات، وتتكفل جبائيا بالتسيير والفحص والتحصيل بالنسبة للشركات الأجنبية والشركات العاملة في ميدان المحروقات، والشركات الخاضعة لضريبة أرباح الشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج، وتتكفل هذه المديريات بـ:

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.

- توسيع طرق الطعن.<sup>1</sup>

- تحديث وتبسيط الإجراءات; وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة

<sup>1</sup>- بن علي بلعزوز و أحمد وثمان، "الاصلاحات الضريبية كأداة لعصنة و تطوير الادارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع17، (جانفي 2017)، ص. 69.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بوسطة المحادث الجبائي الوحيد.

**ثانيا/ المراكز الضريبية :** وتعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

**ثالثا/ المراكز الجوارية الضريبية:** يمثل إطلاق المركز الجوارى للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الادارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

كما تعتبر المراكز الضريبية الجوارية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديريات العامة للضرائب وتخص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب بالنسبة لفئة واسعة من المكلفين بالضريبة الخاضعة لنظام الضريبة الوحيدة الجزافية.

**2- ادخال تكنولوجيا المعلومات:** يعتبر ادخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي، وبالفعل قامت الادارة الجبائية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي اسباني Indra- Sitemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الادارة الضريبية لما له من دور في:

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامه في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد اتمام مهامها وبلوغ أهدافها.
- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء الى تكنولوجيات الاتصالات المناسبة.<sup>1</sup>
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاحة المطلوبتين.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.70.

- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين وذلك من أجل تحسين و الرفع من مستوى أدائهم الإداري.
  - اعداد تدبير يهدف الى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته.
  - تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.
  - البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.
- وعليه فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الجبائية يهدف الى تحقيق النجاعة من خلال مايلي:

- الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكلة انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منها الإدارة الجبائية.
- التخفيض في مدة دراسة الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة كون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الجبائية يسمح بالولوج وبسرعة الى كافة المعلومات الخاصة بالإخضاع الضريبي موضوع النزاع بالنسبة للمكلف سواء تعلق الأمر بمدى احترامه بالتزاماته الجبائية المتعلقة باكتتاب التصريحات الجبائية أو بالنسبة لتسديد الضريبة أو بالنسبة لطريقة تقدير و تأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة.<sup>1</sup>
- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.70.

- المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة و في ان واحد .
  - سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت ارتكابهم بالغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
  - التسيير الفعال والعقلاني للموارد المتاحة بالإدارة الجبائية خلال ممارسة مهامها المتعلقة بالتدقيق والتحقق التي تتم على مستوى مصالحها.
- 3- رقمنة الإدارة الجبائية :** إن تجسيد تقنية الرقمنة على مستوى الادارة الجبائية في الجزائر يعتبر تحديا لمواجهة العولمة وكذلك تلبية المخطط التنظيمي الجديد للإدارة الضريبية الذي عرف احداث هياكل جديدة كمديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية وزيادة اتساع رقعة نسيج المكلفين بالضريبة مما يتطلب امكانيات مادية وعصرية.
- وفي هذا الاطار باشرت الادارة الجبائية اصلاحات جوهرية ترمي الى التحول من أسلوب التغيير التسيير التقليدي الى أسلوب التسيير الالكتروني وتمثلت الاجراءات المتبعة للوصول الى ادارة الكترونية على وجه الخصوص فيما يلي:
- تعميم تقنية الربط عن بعد بالانترنت والانترانت بين مصالح الادارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول الى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الادارة الجبائية كلا حسب اختصاصه.<sup>1</sup>
  - انشاء موقع الكتروني للمدرية العامة لضرائب، وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائيه، قوانين ومجالات... الخ وللتفاعل مع مستخدمي الانترنت ونقل انشغالاتهم.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.71.

- اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق ارسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الالكتروني للإدارة الجبائية، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الالكتروني.
- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الادارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث سمحت للمكلفين بالضريبة امكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي احدث لهذا الغرض.
- اضافة الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء عن النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الاخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة الى الفحص الى التحصيل الضريبي.
- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت او ما يعرف بالمستخرج الضريبي الالكتروني، فيكفي ان يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني للإدارة الجبائية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك الى اضافة طابع غير المادي لمستخرج جدول الضريبي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.71.

**المبحث الثالث: تطبيقات الرقمنة في مركز الضرائب بالوادي.**

في إطار تحديث الإدارة الجبائية بدأ الانتقال من نمط إداري عمودي حسب الوظائف نحو نمط إداري أفقي حسب أصناف المكلفين بالضريبة، وذلك عن طريق إنشاء مراكز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، وعليه ستتطرق الدراسة إلى التعريف بمركز الضرائب و مهامه.

**المطلب الأول: مدخل إلى مركز الضرائب****أولاً: التعريف بمركز الضرائب CDI:**

لقد أعلن عن مشروع إنشاء مراكز الضرائب على المستوى الوطني يوم 19 سبتمبر 2001. وتم انشاء مركز الضرائب بولاية الوادي سنة 2013، لكنه دخل حيز الخدمة بتاريخ 04 نوفمبر 2018. و قام المدير العام للضرائب بتدشينه بتاريخ 11 ديسمبر 2018.

- يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، والذين رقم أعمالهم السنوي يفوق أو يساوي ثلاثون مليون دينار جزائري ( 30.000.000 دج)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد العلاوي، "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015)، ص. 146.

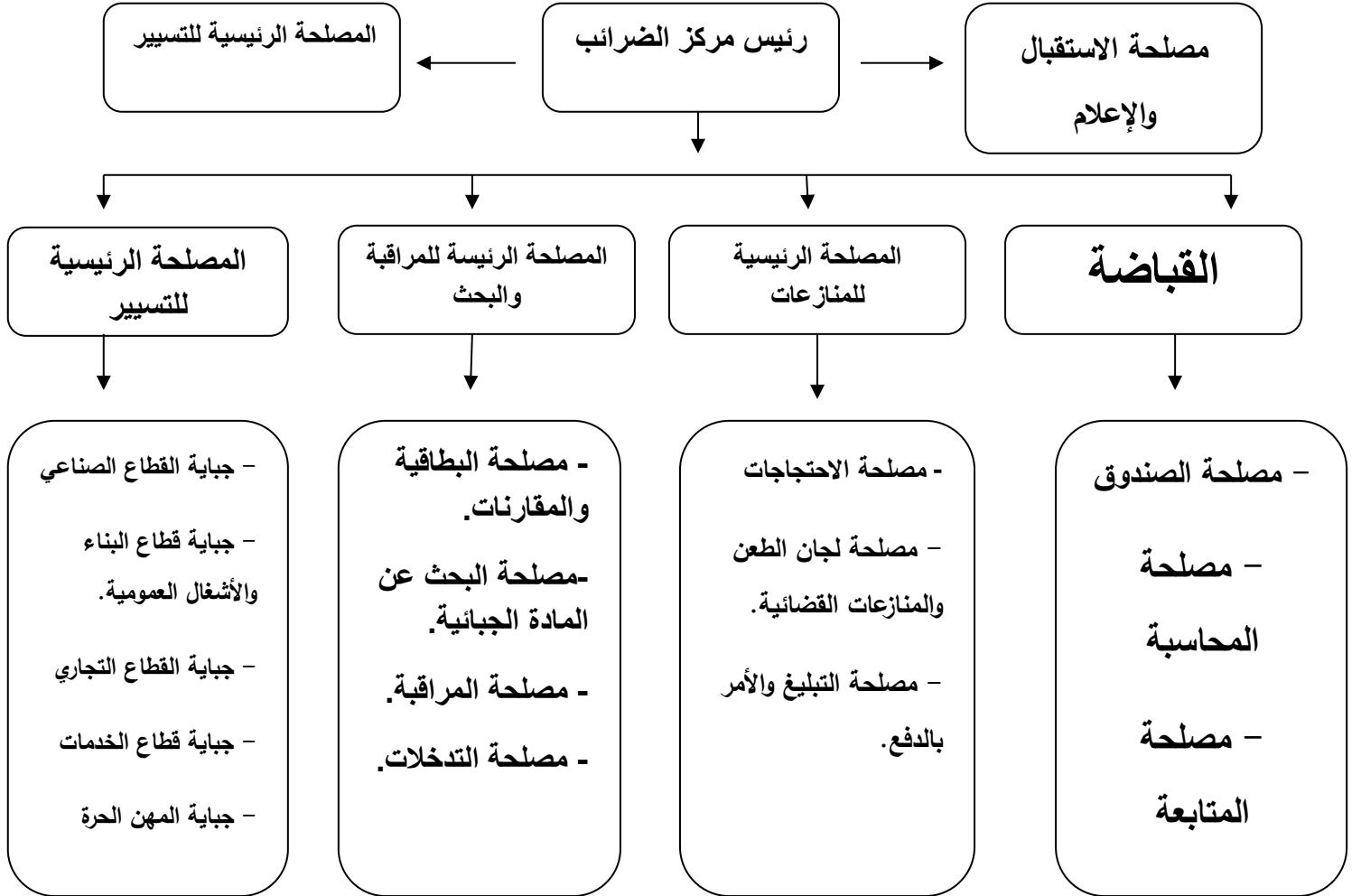
و يتكون مركز الضرائب حسب المادة 88 من الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ في 02 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ 2009/03/29 من ثلاث مصالح رئيسية وقباضة و صلحتين وهي على النحو التالي:-

- المصلحة الرئيسية للتسيير.
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.
- المصلحة الرئيسية للمنازعات.
- القباضة.
- مصلحة الاستقبال والإعلام.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-366، المتعلق بتحديد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية وصلحياتها، المؤرخ في 2009/02/21، (الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 2009/03/29) ص.20.

ويبين المخطط التالي الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب:



الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- المصدر: مركز الضرائب بالوادي.

و تهدف مراكز الضرائب إلى:

- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف من خلال المسير الواحد، الملف الواحد لمختلف عمليات تحديد الوعاء، التحصيل، النزاع، الرقابة الجبائية.
- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- تنسيق الإجراءات.
- تحديث العمليات والإجراءات الضريبية عن طريق استغلال شبكة الانترنت.
- العمل على تحسين استقبال المكلفين بإنشاء مصلحة إعلام واستقبال المكلفين<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب:

يقوم مركز الضرائب بالمهام التالية:-

- تسيير الملفات المكلفين بالنظام الحقيقي، والذين لا يقل رقم أعمالهم السنوي عن ثلاثين مليون دينار جزائري.
- الميزانيات.
- مراقبة الضرائب التابعة لمجال اختصاص المراكز.
- معالجة الشكاوى النزاعية الخاصة بالمكلفين التابعين للمركز<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص 146.

<sup>2</sup>- مقابلة مع السيد: ريمي نور الدين، رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، مركز الضرائب، الوادي بتاريخ:

2019/04/24.

**مهام مصالح مركز الضرائب:****1- مصلحة الاستقبال والاعلام:**

حيث تعتبر هذه المصلحة الوجه الحقيقي للإدارة الجبائية، فهي بمثابة الواجهة الأولى لمجموع مصالحها الرئيسية، ومن خلالها يسهر مركز الضرائب على الاستقبال الفعال و النوعي لصالح جميع المكلفين بالضريبة. و تتمثل مهمة المصلحة بالإضافة إلى التكفل بانشغالات المكلفين بالضريبة. التنسيق بين المكلف والإدارة من حيث:-

✓ رفع طلبات المكلف للمصالح المختصة.

✓ استقبال المكلفين الذين تم استدعاؤهم وتوجيههم للمصالح التي حررت الإستدعاءات.

✓ تسليم مختلف الوثائق المطلوبة من طرف المكلف.

✓ التنسيق بين كل المصالح.

كما تعمل المصلحة كذلك على:

1- اتصال أسهل بمصالحها: وذلك من خلال اعلام ولصق المعلومات الخاصة بشروط الدخول

والاستقبال في المصالح حيث تتم احاطة المكلفين بشروط الدخول والاستقبال في المصلحة

وبطريقة نظامية عند كل اجراء جديد يتعلق بالاستقبال، ويتم الصاق هذه المعلومات بصورة

واضحة في فضاء الإستقبال، ويتم ذلك عن طريق:

-الصاق التزامات مرجع نوعية الخدمة : يقوم المركز بالصاق الالتزامات الخمسة عشر (15)

لمرجع نوعية الخدمة في فضاءات الاستقبال بغية تمكينهم من الاطلاع على نوعية الخدمة التي

يتعين على الأعوان تقديمها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- المديرية العامة للضرائب، دليل الخاضع للضريبة التابع لمراكز الضرائب، 2019.

-تهيئة فضاءات الاستقبال: حيث يوضع تحت خدمة المكلفين فضاء استقبال يتضمن مايلي :

- مكتب استقبال عند مدخل المصالح.
- فضاء انتظار يضمن الحد الأدنى من الرفاهية.
- وضع لافتة: وهذا من أجل تسهيل عملية التوجيه يتم وضع لافتة عند مدخل المكاتب يمكن ملاحظتها بسهولة، تسمح هذه اللافتة بالتعريف بالشبابيك والمكاتب المختصة باستقبال الجمهور.

-تسيير الوثائق:حيث يتم التسليم على مستوى مكتب الاستقبال ووثائق جبائية غنية بالمعلومات ومحينة (القوانين الجبائية، الدلائل الجبائية ، الكتيبات، وسائل المديرية العامة للضرائب، المطويات، مرجع نوعية الخدمة...الخ)

**2-تحسين الاستقبال الهاتفي:** ويقوم بالتكفل بجميع الاتصالات الهاتفية خلال الأيام وساعات العمل القانونية مع احترام المعايير التالية:

- ضمان الكشف عن الهوية.
- الرد على كل اتصال هاتفي وعند الاقتضاء اقتراح استقبال عن طريق تحديد موعد.
- تقديم اجابات انتظار عندما تكون الخبرة مطلوبة.
- تطوير اصغاء فعال.
- انهاء المكالمة بعبارة مميزة وبلباقة.<sup>1</sup>

**3-التكفل بالاستقبال الشخصي:** يتم ضمان خدمة الاستقبال الأولى والخاص، من طرف

أعوان مؤهلين ومتعددي الاختصاص الذين يتعين عليهم التقيد بالقواعد التالية :

- ضمان الكشف عن الهوية.
- تسهيل الاجراءات الادارية.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

• تسيير بفعالية للاستقبال بالموعد.

• الاستقبال بعناية للأشخاص الذين يعانون من صعوبات.

• احترام سرية الاستقبال وتقليص مدة الانتظار.

4- **معالجة أفضل للبريد:** حيث يقوم بمعالجة طلبات المعلومات الخاصة بالمكلفين من خلال احترام القواعد التالية:

• تأكيد استلام جميع الطلبات والتي تتطلعون فيها عن المعلومات (البريدية والهاتفية) للمصلحة التي تتكفل بطلب المكلف.

• الرد خلال الآجال على كل صنف من البريد وطلبات المعلومات 30 يوما مفتوحة فيما يخص الملف الكامل، و 10 ايام مفتوحة بالنسبة للملف الغير كامل، وعند استلام المعلومات الناقصة، يطبق في اجل جديد حدد ب 30 يوم.

• التعريف بالبريد: يجب أن يتضمن البريد الذي يتلقاه المكلف الضريبة بعض المؤشرات لاسيما التاريخ ومكان الارسال وموضوع البريد والعنوان والتعريف.

• ضمان سهولة قراءة البريد، يكتب البريد الصادر من مركز الضرائب بأسلوب واضح ومفهوم.<sup>1</sup>

#### -تقديم خدمة تتمحور حول التكنولوجيات الحديثة للاتصال:

وضعت المديرية العامة للضرائب عدة مواقع عبر الأنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة منها: الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب: حيث يتم فيه ادراج القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي والدلائل التطبيقية، بالإضافة الى الاستفادة من عدة خدمات عبر الانترنت مثل تحديد موقع مصالح الضرائب عبر خريطة قوقل، والموقع هو:

[www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

- **الاتصال:** وهنا يمكن للمستخدم طلب أي معلومة تخص التنظيم الجبائي عبر الفضاء التفاعلي من خلال الربط التالي: **contact.dgi@mf.gov.dz**
- **الاسئلة المتكررة او المتداولة:** يمكن للمستخدم عبر موقع الانترنت للمديرية العامة للضرائب الاطلاع على قائمة من الاسئلة المتكررة مع الاجوبة الموافقة لها.
- **سير الآراء:** تسمح هذه الخدمة للمديرية العامة للضرائب بأن تشارك المستخدم في مسعى تحسين نوعية الخدمة عبر الانترنت.
- **استطلاع الرأي:** تهدف هذه الخدمة الى الاطلاع على وجهات نظر المستخدمين فيما يخص العديد من المواضيع بغية قياس حجم ومدى تأثيرها.
- **التصريحات الجبائية القابلة للتحميل و المالا:** قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تصريحات جبائية قابلة للتحميل عبر الانترنت حيث تهدف الى تسهيل اتمام التزامات المكلفين الجبائية دون عناء التنقل الى المصالح الجبائية و يتعلق الامر بجميع مطبوعات سلسلة G و تسديد الرسم على القيمة المضافة و رسم التوطين البنكي و رقم التعريف الجبائي<sup>1</sup>.
- **الشبكات الاجتماعية:** وضعت المديرية العامة للضرائب في متناول المكلفين بالضريبة قناة اتصال عبر الشبكات الاجتماعية (فايسبوك، تويتر، قوقل) بغية ترقية مساهمات المكلفين في مختلف المواضيع ذات الصلة بالجبائية من جهة، ومن جهة أخرى خلق ديناميكية لموقعها الالكتروني.
- **نافذة الكترونية للتعرف على رقم التعريف الجبائي:** بغية السماح للمكلف بالتأكد من رقم التعريف الجبائي\*، وضعت المديرية للضرائب في متناوله خدمة عبر الانترنت من خلال الولوج الى نافذة الكترونية بعنوان:

<sup>2</sup> <http://nif.mfdgi.gov.dz>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، نشريه 2017،

ومن خلال الاطلاع على كيفية سير العملية داخل المصلحة، فإن المكلف بالضريبة يقوم بملاً الطلب\*\* الموجود على مستوى المصلحة، ليتم ادراج وادخال المعلومات الخاصة به عبر جهاز الاعلام الآلي، ثم توجه تلقائياً بواسطة برمجية خاصة الى المصلحة المعنية، من خلال استخدام شبكة اتصال الكترونية داخلية على مستوى مركز الضرائب، ويتم فيها تدفق المعلومات بين جميع مصالح المركز بسهولة وذلك باستخدام نظام تسيير الملفات SGF\*\*\*والذي هو جزء من نظام تشغيل الحاسوب<sup>1</sup>.

## 2- المصلحة الرئيسية للتسيير:

بالإضافة إلى الدور المهم الذي تقوم به المصلحة الرئيسية للتسيير حيث تعمل على:

- ✓ تسيير الملفات الجبائية.
- ✓ تسيير المكلفين مراقبة التصريحات الشهرية G50 والسنوية G4 بالنسبة للأشخاص المعنويين و G11 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.
- ✓ السهر على حفظ الملفات الجبائية.
- ✓ دراسة أولية الشكاوى والاحتجاجات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.
- ✓ متابعة ملفات الامتيازات الجبائية المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .ANDI
- ✓ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها إلى رئيس المركز.
- ✓ اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة ( الرقابة على الوثائق أو الرقابة على التحقيق المحاسبي).
- ✓ إعداد التقارير الدورية وتجميع الإحصائيات ( الإحصائيات الثلاثية).
- ✓ تتكاف باستخراج شهادة النشاط وشهادة الوجود للمكلفين بالضريبة.

<sup>1</sup>- مقابلة مع السيد: ادريس حميداتو، رئيس مصلحة الاستقبال والاعلام ، مركز الضرائب، الوادي بتاريخ 2019/05/07،  
\*أنظر الملحق رقم 01 .  
\*\* انظر الملحق رقم 02.  
\*\*\* انظر الملحق رقم 03.

وتتدرج تحت المصلحة الرئيسية للتسيير عدة مصالح وتتمثل في:-

- مصلحة جباية القطاع الصناعي.
- مصلحة جباية البناء والأشغال العمومية.
- مصلحة القطاع التجاري.
- مصلحة جباية قطاع الخدمات.
- مصلحة جباية المهن الحرة.<sup>1</sup>

### 3- المصلحة الرئيسية للمنازعات :

وتكلف هذه المصلحة ب:

- دراسة كل طعن نزاعي او اعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب او زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذلك كل طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة الى الهيئات القضائية.

وتعمل على تسيير هذه المصلحة ثلاث مصالح فرعية وهي كالاتي :

### 3-1 مصلحة الاحتجاجات : وتكلف ب:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف الى الغاء او تخفيض فرض الضرائب او الزيادات والعقوبات المحتج عليها او استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية او مقتطعة المصدر .

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف الى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

<sup>1</sup> - مقابلة مع السيدة: قماري خيرة، رئيسة مصلحة جباية القطاع الصناعي، مركز الضرائب، الوادي، بتاريخ 2019/05/13.

- معالجة منازعات التحصيل<sup>1</sup>.

وحسب رئيس المصلحة بمركز الضرائب لولاية الوادي فإن الشكاية تقدم على مستوى مكتب الاستقبال ويتم تسجيلها بالتاريخ الذي قدمت فيه وتقدم باسم مدير المركز وذلك لطلب مراجعة الرسوم والضرائب الصادرة في حقهم أو استدراك للأخطاء.

ويتم معالجة الشكاية أولا من ناحية الشكل بحيث تكون فردية، ولها تاريخ ومحددة المطلب بالضبط، ويذكر فيها نوع الضرائب التي يطلب إلغائها.

كما تدرس أيضا من ناحية المضمون، بحيث يتم دراسة الشكاية وتحليلها وابداء الراي فيها.

و تعتبر مصلحة الاحتجاجات هي الوسيط بين الادارة والمكلف.

فبعد ابداء رأي رئيس المكتب، يتم ابداء رأي رئيس المصلحة الرئيسية بالقبول أو الرفض، لتحول الشكاية الى رئيس المركز وله القرار الفاصل في ذلك.<sup>2</sup>

### 3-2 مصلحة لجان الطعون والمنازعات القضائية : وتكف بـ:

1-دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الاعفائي .

2-المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوي المقدمة للهيئات القضائية.

وتتم العملية حسب رئيس المصلحة بمركز الضرائب بالوادي حيث يتم طلب التخفيض فترسل الى مكتب التسيير لإبداء رأي حول سلوك المكلف الجبائي، وحسب رأي مصلحة التسيير يتم اقتراح نسبة التخفيض، وذلك يتم باجتماع لجنة تتكون من المدير الولائي، مدراء فرعيين، رئيس مفتشية، القابض هذا على مستوى المديريات.

<sup>1</sup> موقع المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب. <http://www.mfdqi.gov.dz> تاريخ الاطلاع: 2019/04/10.

<sup>2</sup> مقابلة مع السيد حسين بحري، رئيس مصلحة الاحتجاجات، مركز الضرائب، الوادي، بتاريخ 2019/04/24.

أما على مستوى المركز فتتكون اللجنة من :

- رئيس امركز .
- رؤساء المصالح فرعيين .
- كاتب اللجنة .

### 3-3 مصلحة التبليغ والأمر بالدفع : وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون الى المكلفين بالضريبة و الى الصالح المصالح المعنية.

- الأمر بصرف الالغاءات والتخفيضات المقدرة مع اعداد الشهادات المتعلقة بها.
- اعداد المنتجات الاحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية .
- والتبليغ اما يكون بالرفض أو القبول وتقدم ثلاث نسخ من القرارات :
- نسخة لمكتب التسيير ونسخة للمعني و أخرى توضع في الملف<sup>1</sup>.

### 4/المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث :

وتقوم هذه المصلحة بـ :

- انجاز اجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- إقتراح عمليات المراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعة لمراكز الضرائب ،مع اعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية
- وتندرج ضمن هذه المصلحة أربع مصالح فرعية وهي:

<sup>1</sup>- مقابلة مع السيد: العربي فرحات حميدة، رئيس المصلحة الرئيسية للمنازعات، مركز الضرائب، الوادي. بتاريخ: 2019/04/24

**4-1 مصلحة المراقبة:** وتضم فرقة التحقيق المحاسبي ويترأسها رئيس فرقة، اضافة الى مجموعة من المحققين، وتتم فيها الرقابة على الوثائق ومراقبة الملفات، ويكون التحقيق المحاسبي على ثلاثة أنواع :

1-تحقيق في المحاسبة.

2- التحقيق المصوب في المحاسبة.

3-التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الشاملة

كما تعمل أيضا على :

1-انجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان.

2-اعداد وضعيات احصائية دورية تتعلق بوضعية انجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها<sup>1</sup>.

**4-2 مصلحة البحث عن المادة الضريبة :**

والتي تعمل في شكل فرق، وتكلف بمايلي :

1-اعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع .

2-اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

كما يختص أيضا بجلب المعلومات الخاصة من المحاسبين وخزينة البلدية فيما يخص المقبوضات، وتحويل الملفات الجبائية ويتم انجاز بطاقة المعلومات بالمقاولين

**4-3 مصلحة البطاقات و المقارنات:**

وتكلف بتشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذلك مراقبتها وتحصيلها.

- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من اجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة مع السيد: نور الدين ريمي، رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث، مركز الضرائب، الوادي. بتاريخ: 2019/04/24.

**4-4-4 مصلحة التدخلات : تعمل في شكل فرق وتكلف بـ:**

- برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا انجاز في عين المكان لكل المعيبات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات.

**5/القباضة :وتكلف بـ:**

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.<sup>2</sup>
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة الى مجلس المحاسبة.

كما تعمل على تسيير المصلحة :

**1-مصلحة الصندوق****2-مصلحة المتابعاتوتنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.****6/مصلحة الاعلام الآلي:**

وتكلف هذه المصلحة بما يلي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات وخص الدخول الموافقة لها.
- احصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الاشراف على المهام المتصلة بالنظافة أمن المقرات.

<sup>1</sup> - مقابلة مع السيد: سفيق خليل، رئيس مصلحة المقارنات و البطاقيات، مركز الضرائب، الوادي. بتاريخ: 2019/04/24.

<sup>2</sup> - موقع المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق.

من خلال الدراسة الميدانية بمركز الضرائب بولاية الوادي فإنه مايعاب على المركز عدم توفره على هذه المصلحة الجد مهمة رغم وجود التجهيزات اللازمة من عتاد وأجهزة الاعلام الآلي.<sup>1</sup>

#### • اختصاص رئيس المركز:

يبت رئيس مركز الضرائب باسم المدير الولائي للضرائب في الشكاوى المرسله اليه من طرف المكلفين بالضريبة التابعين له.

كما يمارس صلاحياته من اجل اصدار قرارات نزعية في القضايا التي يقل او يساوي مبلغها خمسون مليون دينار جزائري (50.000.000 دج) و كذا في طلبات استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة التي يقل او يساوي مبلغها خمسون مليون دينار جزائري.

يجب أن يبت مدير مركز الضرائب في الشكاوى المقدمة اليه من اجل اقضاء اربعة اشهر اعتبارا من تاريخ تقديمها، غير انه يمكن ان يبت فورا بالرفض في الشكاوى غير الجديرة بالقبول نهائيا و خاصة تلك المقدمة بعد انقضاء الاجل.<sup>2</sup>

1 - المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

## المطلب الثالث: تقييم الرقمنة بمركز الضرائب بالوادي ودورها في تحسين الأداء الإداري الجبائي.

يعتبر مركز الضرائب بولاية الوادي نقلة نوعية في المعاملات الجبائية و مكسب حظيت به الولاية.

ومن خلال الدراسة الميدانية بمركز الضرائب بولاية الوادي، فإنه يتجلى تطبيق الرقمنة على مستوى المركز من خلال الشبكة الداخلية المتوفرة بين جميع المصالح.

حيث تبدأ الخدمة الخاصة بالمكلف بمصلحة الاستقبال و تنتهي بذات المصلحة باعتبارها الركيزة الاساسية لمركز الضرائب.

- كما تخول الشبكة الداخلية لجميع موظفي المركز الاطلاع على سير العملية (من رئيس المركز الى رؤساء المصالح)، مما يسهل اختصار الوقت و التقليل من الخدمة الورقية و ايضا تخفيف العبئ على المكلف بالضريبة في استلام الوثيقة الخاصة به.

- عملت الرقمنة على التنسيق بين مختلف المصالح الموجودة في المركز.

- سرعة التكفل و الرد على المكلف بالضريبة.

- أما من ناحية دور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري و من خلال المقابلات التي أجريت مع رؤساء المصالح، أظهرت الرقمنة توفر مركز الضرائب على أجهزة الاعلام الآلي والاتصالات الداخلية بين مختلف المصالح والضرائب، سهل ووفر كثافة الاستعمال الورقي و اختصار الوقت، اذ أنه عن طريق مصلحة الاستقبال والاعلام تمر المعلومات الى مختلف المصالح للنظر في العمل المنوط بكل مصلحة، مما قلل عناء التنقل بين المصالح.

- كذلك عملت الرقمنة من خلال اجهزة الحاسوب والبرمجيات المعدة فيه على استخراج كافة الجداول والاحصائيات والتقارير مما قلل من الأخطاء التي يمكن ان يقع فيها الموظف عند التحرير اليدوي التقليدي.

- سمحت عملية الرقمنة في زيادة خلق الابداع الإداري للموظف والتميز وتقديم الأفضل.

- تساهم الرقمنة في المعالجة السريعة لطلبات المكلفين بالضريبة، سواء كانت الطلبات عن بعد أو على مستوى مركز الضرائب.
- يعتمد الموظف في دراسة طلبات المكلفين على رقم التعريف الجبائي اجتنابا للوقوع في أخطاء تشابه الاسماء، فبمجرد ادخال رقم التعريف الجبائي تظهر جميع المعلومات الخاصة بالمكلف المعني.
- ورغم المساعي المبذولة في مركز الضرائب بالوادي الا أنه لا يزال يفتقر الى اليد العاملة المؤهلة والمكونة، رغم توفره الكبير على جميع التجهيزات من المكاتب وأجهزة الاعلام الآلي، الا أن العمل لا يزال ينحصر في فئة قليلة من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الجباية انطلاقا من رئيس المركز الى رؤساء المصالح وكذا الاعوان التابعين لهم، اذ يبلغ عدد موظفي المركز في الوقت الحالي 42 موظفا بالنظر الى التجهيزات النوعية المتوفرة.

### خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر الاصلاح الضريبي في الجزائر سنة 1992 من أهم الإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية، حيث تمكنت من اعطاء نظرة جديدة لقطاع الضرائب الذي يعتبر مصدرا لتمويل الخزينة، كما مست الاصلاحات الضريبية كذلك الجانب الاداري منها، حيث تم اعادة هيكلة جذرية للجهاز الاداري من اجل اضافة طابع العصرية من خلال تجهيز الادارة بمختلف تقنيات تكنولوجيا المعلومات وكذا تكوين اليد العاملة والمؤهلة في هذا المجال، كذلك احدثت منشآت جديدة تعمل على تطوير الخدمات الضريبية والمتمثلة في انشاء المراكز الضريبية على مستوى بعض الولايات، كذلك من خلال البوابة الالكترونية للمديرية العامة للضرائب والتي تسمح للمكلفين بالاطلاع على مجمل القوانين المتعلقة بالضرائب، وكذا تحميل الوثائق الخاصة بهم. ومن خلال الدراسة الميدانية التي اجريت بمركز الضرائب لولاية الوادي، الذي يعتبر نقلة نوعية في مجال رقمنة الادارة حيث يتم فيه الاتصال عن طريق شبكة داخلية خاصة بالمركز تمكن الموظفين من العمل بشكل اسرع و دقيق، وكذلك تسهل على المكلف بالضريبة اقتناء الوثيقة الخاصة به في وقت وجيز.

الختامة

## الخاتمة

من خلال ما سبق، خلصت الدراسة الى أن توسيع استخدام الرقمنة نتج عنه تحسين في الأداء الاداري الجبائي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، حيث تم تسهيل عديد من الإجراءات ويتجلى ذلك من خلال تقريب الادارة من المواطن، ايضا تخفيف أعباء التنقل والاجراءات، من خلال التقليل من حجم الوثائق والتكلفة، واختصار الوقت مقارنة بالوضع السابق قبل تطبيق عملية الرقمنة.

كما خلصت الدراسة أيضا إلى اثبات صحة الفرضية الثانية حيث أن تحسين الأداء الجبائي يتعلق بمدى تطبيق الرقمنة وليس فقط النصوص القانونية، وهو ما أثبتته الدراسة من خلال دراسة حالة بمركز الضرائب بالوادي.

## النتائج العامة للدراسة :

- بعد دراسة مفهوم الرقمنة ومجالات تطبيقها ، وكذا ماهية الادارة الجبائية واصلاح النظام الجبائي، تم التوصل الى النتائج التالية :
- بطء وتيرة تطبيق الرقمنة على مستوى مراكز الضرائب والذي يعود للتأخر المسجل على مستوى انجاز بعض المراكز وكذا ضعف الامكانيات المادية التي حالت دون فتح المراكز التي تم انجازها بالكامل.
  - نقص الموظفين المؤهلين.
  - بطء عملية التعامل بالإعلام الآلي الذي يسبب تأخر وصول المعلومة الجبائية.
  - ندرة التواصل اعلاميا بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة مما أثر سلبا على وعي المكلفين و معرفتهم بكل جديد يخص الادارة الجبائية.
  - عدم وضوح الرؤية لدى الخاضعين للضريبة وأعوان الادارة الجبائية بسبب كثرة القوانين و تعديلاتها.

### التوصيات :

خلصت الدراسة الى جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

- اقامة نظام مركزي لتبادل المعلومات الجبائية فيما بين مراكز الضرائب و مديريات الضرائب الكترونيا.
- العمل على توفير تكوين نوعي لإطارات الادارة الجبائية.
- الانفتاح على نظم المعلومات المختلفة لوسائل الاعلام لتقريب الادارة من المواطن لرفع من درجة الوعي الجبائي.
- يجب ان تشجع الادارة الجبائية تدفق المعلومات من خلال صفحات الانترنت.
- تسهيل وتبسيط مجمل التشريعات الجبائية وكذا العمل على تبسيط الاجراءات الادارية.
- تفعيل نظام التصريح الالكتروني.

### - آفاق الدراسة :

ان هذه الدراسة تمهد الى السعي للوصول الى ايجاد نظام جبائي جزائري عصري يواكب يتماشى مع الانظمة الجبائية العالمية ويتكيف مع المستجدات العالمية وذلك عن طريق عصرنه الادارة الجبائية بالاستفادة من التقنية الرقمية، وهذا ما يفتح المجال امام الدراسات المستقبلية فيما يتعلق ب:

- دور الرقمنة في تحسين اداء العاملين بالإدارة الجبائية وبالتالي.
- دور الرقمنة في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.
- دور الرقمنة في تفعيل اليات الرقابة الجبائية.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**أولا: القوانين:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-366، المتعلق بتحديد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المؤرخ في 2009/02/21، (الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 2009/03/29).

**ثانيا: الكتب :**

1- أبو العلا يسري ، شلبي ماجدة و اخرون، **المالية العامة و التشريع الضريبي**. (القاهرة: مركز التعليم المفتوح، د.ت).

2- أحمد فرج أحمد، **دراسة في تحليل و تصميم مصادر المعلومات الرقمية**. (الرياض: مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، 2009).

3- بن عبد الرحمان المعثم نبيل، **المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية**. (الرياض: مكتبة الملك فهد نموذجاً، السلسلة الأولى، 2010).

4- الجنابي طاهر، **الضرائب و التشريع الضريبي**. (بغداد: دار الكتاب للطباعة والنشر، د.ت).

5- الرويلي صالح، **اقتصاديات المالية العامة**. (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1982).

**ثالثا: الدوريات العلمية:**

6- أحمد فرج أحمد، "الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الاشكاليات ومعايير الاختيار"، مجلة دراسات المعلومات، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، قسم دراسات المعلومات، ع.4 الرياض، (يناير 2009).

7- بلعزوز بن علي ووشان أحمد، "الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة و تطوير الادارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع17، (جانفي 2017).

- 8- جبور علي سايح و عزوز علي، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر: محور الانظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع.19(2018)
- 9- حسان عبيس كريم، "الخصخصة و اصلاح النظام الضريبي في العراق"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، م24، ع1، (2016).
- 10- قلي محمد و بلول فهيمة، "الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية و ضرورة حماية حقوق الكلفين بالضريبة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، م7، ع6، (2018)
- 11- محمد يحي ابراهيم، الرقمنة والاختزان الرقمي: ورشة عمل المكتبات الرقمية، كيف تنفذها في مؤسستك؟، القاهرة، (مارس 2005).
- 12- مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، "الرقمنة وحماية التراث الرقمي" برنامج الحريات الرقمية، (اكتوبر 2016).
- 13- مسفرة بنت دخيل الله الخثمي، "مشاريع وتجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسة الاستراتيجيات المتبعة" مجلة RIST، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ع1، الرياض، (2011).
- رابعاً: الرسائل والاطروحات الجامعية:
- 15- أحمية فاتح، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، (2015-2016).
- 16- باشيوة سالم، "الرقمنة في الجامعات الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن خدة"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2008/2007).

17- بلوفي عبد الحكيم، " ترشيد نظام الجباية العقارية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، ( جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012)

18- حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على الاستثمار في المؤسسة: حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف" مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،(جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2005-2006).

19- خرشوش سعاد دويسي يمينة، " الاصلاح الضريبي وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، (جامعة خميس مليانة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017).

19- عبد الهادي مختار، "الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،(جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016).

20- عكنوش نبيل، "المكتبة الرقمية بالجامعات الجزائرية: تصميمها وانشائها"، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات،(جامعة قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2010).

21- العلاوي محمد، "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015).

22- عليلي فايزة و بوتيارة فاطمة الزهراء، " الاصلاح الضريبي في الجزائر"، مذكرة غير منشورة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ادارة الأعمال،(جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015) .

- 23- محمد شريف، " السياسة الضريبية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2009-2010)
- 24- مهري سهيلة، "المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع و تطلعات المستقبل"، مذكرة غير منشورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، 2005/2006)
- 25- هامل طارق، "رقمنة الادارة المحلية في الجزائر: بلدية برج بن عزوز انموذجا" مذكرة غير منشورة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017-2018).

#### رابعاً: المؤتمرات و الملتقيات :

- 26- بومعرافي بهجة و بن تايز مريم «المؤتمر الدولي الخامس حول اشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات"، قسنطينة: جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامي، (د.ت).
- 27- قدي عبد المجيد: السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم، الملتقى الوطني الاول للسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، (ماي 2013).

#### خامساً/المواقع الالكترونية:

- 28- الرقمنة " استراتيجيات رقمنة مصادر المعلومات في المكتبات ومؤسسات المعلومات " (10:13 ,2019/03/15)

<http://numerisations.blogspot.com>

- 29- موقع منتدى الحقوق والعلوم القانونية (18:30 ,2019/04/10)

<http://www.droit-dz.com/forum/threads/6453>

30- موقع المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب (10:00 ,2019/04/10)

<http://mfdgi.gov.dz>.

سادسا/ المقابلات:

- مقابلة مع رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث، مركز الضرائب بالوادي.
- مقابلة مع رئيس المصلحة الرئيسية للمنازعات، مركز الضرائب بالوادي.
- مقابلة مع رئيس المصلحة الرئيسية للاستقبال و الاعلام، مركز الضرائب بالوادي.
- مقابلة مع رئيس مصلحة جباية القطاع الصناعي، مركز الضرائب بالوادي.
- مقابلة مع رئيس مصلحة الاحتجاجات، مركز الضرائب بالوادي.
- مقابلة مع رئيس مصلحة المقارنات و البطاقيات، مركز الضرائب بالوادي.

الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان .
/	الاهداء.
/	الشكر والعرفان.
/	قائمة المختصرات.
/	الملخص.
01	مقدمة.
07	الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الجبائية.
09	المبحث الاول: مفهوم الرقمنة.
09	المطلب الاول: مفهوم الرقمنة.
11	المطلب الثاني: اهداف وفوائد الرقمنة.
14	المطلب الثالث: اسباب وعوامل التوجه نحو الرقمنة.
16	المبحث الثاني: اشكال واستراتيجيات الرقمنة.
16	المطلب الاول: اشكال الرقمنة.
17	المطلب الثاني: استراتيجيات الرقمنة.
23	المبحث الثالث: ماهية الادارة الجبائية.
23	المطلب الاول : مفهوم الجباية و الفرق بينها وبين المصطلحات الاخرى.
28	المطلب الثاني: تعريف الادارة الجبائية.
31	الفصل الثاني: واقع تطبيق الرقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية بمركز الضرائب بالوادي
34	المبحث الاول : النظام الضريبي الجزائري.
34	المطلب الاول: مفهوم النظام الضريبي الجزائري.
37	المطلب الثاني :ابرز ملامح النظام الضريبي الجزائري.
41	المبحث الثاني: الاصلاحات الضريبية في الجزائر.

41	المطلب الاول: مفهوم الاصلاح الضريبي.
44	المطلب الثاني: أهداف ومجالات الاصلاح الضريبي في الجزائر
48	المطلب الثالث: عصنة الادارة الجبائية.
53	المبحث الثالث: تطبيقات الرقمنة في مركز الضرائب بالوادي.
53	المطلب الاول: مدخل الى مركز الضرائب.
56	المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب.
68	المطلب الثالث: تقييم الرقمنة بمركز الضرائب بالوادي و دورها في تحسين الاداء الاداري.
72	الخاتمة.
75	المراجع.
81	فهرس المحتويات
83	الملاحق

الملاحق

ملحق (1) - نموذج طلب رقم التعريف الهيكلي - شخص طبيعي

ROYAUME ALGERIEN DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

الديوانة العامة للضرائب



Contactez-nous

**Formulaire de demande du Numéro  
d'Identification Fiscal «NIF»  
Personne Morale**

Demander le NIF pour le siège

Demander le NIF pour l'unité



Direction Générale des Impôts - 2018  
Tél: +213 21.59.55.49 Email: did-nifenligne@mfi.gov.dz



## Système de Gestion de la Fiscalité

### Gestion de l'accueil

- Introduction
- Gestion du dossier
- Accueil
  - Gestion des demandes
  - Gestion du Courrier
  - Gestion des RDV
  - Gestion des plannings
- Titres de recette
- Recettes avant titre
- Dégrèvement (CA)
- Dégrèvement de la caisse vers le coffre
- Trésorerie
- Comptabilité
- Répartition des impôts

Cas d'étude: création d'utilisateur assurant la prise en charge d'une demande d'un contribuable(F21)

Matr. passe	Nom	Prénom	étape	Utilisateur/fonction	service	profil
t1	t1	seq1	1	Agent accueil	Accueil et information	Gardeur et accueil
t2	t2	seq2	2	Chef de sce principal de gestion	Sce principal de gestion	Gestion, chef sce principal de gestion
t3	t3	seq3	3	Chef sce secteur	Sce secteur	gestion
t2	t2	seq2	4	Chef sce principal de gestion	Sce principal de gestion	gestion

المستخدمون  
تسليم الملفات